خلاصة

يضع بيان السياسة الدولية المبادئ والأولويات التي ستوجه مستقبل المساهمة الكندية العالمية. وينطلق هذا البيان من مبدأين أساسيين. أولا، ليس للحكومة دور أكبر ولا واجب أهم من دور وواجب حماية مواطنيها وضمان سلامتهم. ثانيا، ما لم تقم الدول بالعمل المشترك وتقر بإمكانية تعرضها للخطر المشترك، فإن الغني سيزداد غنى والفقير سيزداد فقرا – وسيصبح الجميع في وضع أقل أمنا.

وتعكس الاستراتيجية التي انبثقت عن بيان السياسة الدولية هويتنا كديموقراطية ليبرالية ناجحة جدا، لديها توجه إقليمي ومسؤوليات عالمية. وتتكيف مع التغيرات الأساسية التي حدثت في الوضع العالمي منذ سنة 1995: بعبارة أخرى، مع أخطار أمنية جديدة أكثر فتكا؛ ومع إعادة توزيع القوة العالمية؛ والتحديات التي تواجهها المنظمات الدولية الراهنة؛ وتحول الاقتصاد العالمي. كما تنتقي مناطق جغرافية معينة في العالم لتركيز أنشطتها ألا وهي: القطب الشمالي، وإفريقيا، ودول الأمريكيتين.

وأهم من ذلك، تستجيب هذه الوثيقة إلى الفرصة التاريخية المعروضة أمام الكنديين لإعادة تحديد دورهم العالمي وإعطائه المزيد من الحيوية. ولا يمكن انتهاز هذه الفرصة إلا عندما نفهم بوضوح مصالحنا الوطنية الأساسية، ونعيد الاستثمار في قواتنا المسلحة، ودبلوماسيتنا، وسياستنا التجارية، وبرامجنا الإنمائية بطريقة استراتيجية. إننا واثقون بأنه بفضل سياسات أكثر تركيزا وتكاملا، يمكن لكندا أن تحقق إنجازاتها التاريخية في ميدان الشؤون الدولية، وتساهم مساهمة حقيقية لإحلال المزيد من الأمن والازدهار في القرن الحادي والعشرين. ويتوقف نجاح هذه الاستراتيجية على عزمنا المتواصل وقدرتنا على عقد شراكات جديدة مع دول أخرى وجهات وجهات غير تابعة للدولة.

تغيير طريقة عملنا

أولويات الحكومة الكندية

دعم العمل الدولي الجيد الذي تقوم به شبكات المواطنين الكنديين.

أهم المبادرات

- الاطلاع على وجهات نظر المنظمات الكندية غير الحكومية بشكل منتظم، مثل نقابات العمال، ومجموعات الأعمال والتجارة، والجامعات والهيئات المهنية.
- توسيع برنامج الدبلوماسية العامة الدولي لنشر الثقافة الكندية، وروح الإبداع، والتربية والتعليم والفرص التجارية.
- إصلاح خدماتنا القنصلية لتقديم دعم رفيع المستوى إلى الكنديين.
- التشجيع على ربط علاقات وشبكات أكاديمية بين المؤسسات الكندية من خلال المبادرة العالمية للتنقل الأكاديمي.
- دعم جهود الكنديين في الشتات الرامية إلى عقد روابط وعلاقات سياسية واقتصادية وثقافية بين الدول.
- التعاون مع المقاطعات الكندية بشأن مبادرة "الشبكات الذكية" لبناء علاقات تعاون مباشرة بين المؤسسات الكندية ونظيراتها في الخارج.

ونقاباتنا العمالية ومجموعاتنا التجارية وجامعاتنا وهيئاتنا المهنية روابط وصلات دولية واسعة. كما أن خبرة مؤسساتنا هذه معترف بها في العديد من الميادين، خصوصا تلك المرتبطة بحقوق الإنسان، والإدارة والتنمية. ويسافر الشباب الكنديون ويعملون ويدرسون في الخارج أكثر من أي وقت مضى، ويفكرون على أساس الشبكات وليس الوحدات الجغرافية. كما أن نظامنا المتعدد الأطراف يعني أيضا أن العديد من المواطنين الكنديين يمثلون جزءا من مجموعات شتات واسعة تربط بين البلدان بروابط مباشرة وينقلون صورة كندا إلى العالم. وفي أوقات الأزمات، مثل كارثة تسونامي الأخيرة، أصبحت مجهوداتهم عنصرا هاما من عناصر المساهمة الكندية الإجمالية. وتساهم هذه الشبكات المهنية والشخصية مساهمة قوية في النجاح الدولي لكندا.

إن تمكين الأفراد الكنديين، حيثما وجدوا، يتطلب إجراء تحول طفيف في التركيز. وهذا يعني بالنسبة لوزارة الشؤون الخارجية الكندية المزيد من التركيز على الخدمات القنصلية لدعم الكنديين في الخارج حتى يتم التأكد من أن الكنديين الذين يعملون ويدرسون في الخارج يفعلون ذلك في أفضل الظروف الأمنية وذلك بتشديد الإجراءات الأمنية في بعثاتنا. وبالنسبة للحكومة ككل، فإن تعزيز الشراكات الأكاديمية والمهنية بين الكنديين ونظرائهم الأجانب يكتسي أهمية أكبر. إن التعريف بالفنون والإبداعات الكندية في العالم يساعد على بناء علاقات وحوار وفهم طويل الأجل في الخارج. وتكتسي هذه الأنشطة أهمية جديدة في هذا الظرف الذي تعتمد فيه الدبلوماسية الحديثة على المصداقية المكتسبة. فمن خلال دعم جهود الأفراد الكنديين، فإننا نؤكد حقيقة القرن الحادي والعشرين: وهي أن كندا هي شبكة من الأشخاص والقيم، يقع محورها شمال الخط الموازي التاسع والأربعين، لكن باعها العالمي ينتشر ويتسع يوما بعد يوم.

تغيير طريقة عملنا

العالم، يتواجد الكنديون في الميدان ويحققون أشياء رائعة في العالم. إن الاستفادة من هذا المورد الثمين سيساعد على نشر نفوذ كندا عن طريق الدبلوماسية العامة.

وتعتمد الاستراتيجية الدولية المطروحة هنا على القدرة على الاختيار. لا يمكننا أن نتواجد في كل مكان وأن نفعل كل شيء بينما في الوقت ذاته نساهم مساهمة فعالة في القضايا التي تهم الكنديين أكثر. ولا يقتصر ذلك فقط على تحويل الموارد من قاعدة واسعة إلى أهداف مختارة. فينبغي لكندا أن تكون أكثر مرونة وأكثر تفتحا في علاقاتها العالمية. فمن خلال اقامة علاقات مع الدول والمنظمات التي تفتح طرقا جديدة مع مناطق معينة أو تعالج قضايا تهم كندا، ستقوم كندا بتعزيز قدراتها الدبلوماسية.

بالإضافة إلى الحفاظ على روابط وثيقة مع أمريكا الشمالية وشركاء مجموعة البلدان الثمانية، ستستطيع كندا بصورة متزايدة أن تتعامل مع مجتمعات ذات مستويات مختلفة من النمو وذات ثقافات متنوعة. وسيكون لنصف الكرة الأرضية الغربي الأولوية في استراتيجية مشاركتنا. ففي هذه المنطقة، يحدث العديد من القضايا التي تهم الكنديين أمام أعيننا، مثل التحول نحو الديموقراطية والتنمية المستدامة، حيث ستقوم كندا بدور ريادي في العمليات الإقليمية مثل قمة الأمريكيتين وشريكتها الرئيسية منظمة الدول الأمريكية، من أجل تعزيز الأمن والازدهار والديموقراطية في هذا النصف من الكرة الأرضية. كما سنقوم بتعزيز تعاوننا مع المكسيك في هذه المنظمات في قضايا مثل الإدارة والحكم والنمو الاقتصادي. كما سنستعمل المكانة المرموقة التي نتمتع بها داخل منظمة الكومنويلث ومنظمة الفرانكوفونية لطلب الدعم من شركائنا في هذه المنظمات في سعينا لتحقيق هذه الأهداف التي نتقاسمها.

في السنوات العشر الماضية التي مرت على آخر مراجعة قمنا بها لسياستنا الدولية، طرأ تحول على القضايا التي تسيطر على جدول الأعمال الدولي. وأهم من ذلك، فقد برهنت هذه القضايا على أنها معقدة جدا بحيث لا يمكن معالجتها عبر الهياكل الحكومية التقليدية. وفي الوقت الحاضر، تحتاج المشاكل الجديدة والمشاكل المستعصية مثل الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل وعجز الدولة، وتدهور البيئة إلى سياسة متناسقة تدمج الأمن والتنمية والخبرة التجارية. إن التحدي الآن هو، باختصار، التعاون فيما الوزارات كلها. يجب أن تكون الوزارات مرتبطة مع بعضها البعض بشكل أفضل ويجب أن يصبح النظام كله أكثر فاعلية من حيث استعمال الموارد الحالية، أينما وجدت.

كما توجد موارد غير مستخدمة على المستويين الإقليمي والبلدي. لقد قام الوزراء الأولون للمقاطعات الكندية بعقد علاقات وثيقة مع حكام الولايات الأمريكية المجاورة لتحديد التحديات والفرص المشتركة واتخاذ تدابير بشأنها. إن مواصلة التعاون بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية على مستوى الحكومتين الفدراليتين وحكومات المقاطعات والولايات أساسي لإدارة شراكتنا الأمريكية الشمالية إدارة فعالة، خصوصا عندما تمس واجباتنا الدولية ميادين ذات اختصاص مشترك. كما أن المدن الكندية الكبيرة معترف بها عالميا كمراكز امتياز غنية بالخبرة في التنمية الحضرية والإدارة البلدية وهي خبرة مطلوبة في هذا الظرف الذي تشهد فيه الدول النامية هجرة متواصلة للسكان من الريف إلى المناطق الحضرية. ان المنتدى الحضري العالمي لسنة 2006، الذي سيعقد في مدينة فانكوفر، سيسمح للمدن الكندية بأن تتبادل أفكارها وخبرتها وتتعلم من بلديات أخرى تنتمي إلى شتى أنحاء العالم.

إن الكنديين ليسوا حديثي العهد بالنشاط العالمي بل هم نشيطون جدا في هذا الميدان. فلدى منظماتنا غير الحكومية

أولويات الحكومة الكندية

وضع إطار جديد لصنع السياسة الدولية تشترك فيه عدة وزارات ومستويات حكومية.

أهم المبادرات

- تسهيل مساهمة الكنديين – سواء داخل الحكومة أو خارجها – في العلاقات بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية مساهمة أكبر.
- التعاون مع اتحاد البلديات الكندية لدعم المدن المستديمة وتعزيز الإدارة وبناء القدرة المحلية في الدول النامية. إنشاء "مجلس الديموقراطية" يضم الوزارات والهيئات الحكومية مثل مركز البرلمان، ومركز البحوث المعني بالتنمية الدولية، ومركز الابتكار في قضايا الإدارة الدولية، وهيئة الانتخابات الكندية، ومحفل الفدراليات وحقوق الإنسان والديموقراطية من أجل توجيه تطوير الإدارة الحسنة.

تغيير طريقة عملنا

أولويات الحكومة الكندية

إعطاء المزيد من الحيوية لأهم العلاقات الكندية الدولية وفي الوقت ذاته تقوية الروابط مع المنظمات والدول الموجهة.

تعزيز نفوذ كندا في نصف الكرة الغربي.

أهم المبادرات

- تطوير استراتيجيات ثنائية جديدة لأهم اللاعبين الإقليميين، مثل جنوب إفريقيا، والأردن، والمكسيك، وكوريا الجنوبية من أجل إعطاء تناسق أكبر للحضور الكندي والتعريف به بشكل أفضل في تلك المناطق.
- تعزيز حضور كندا داخل منظمة الدول الأمريكية ودعم تعاون أكثر على مستوى هذا النصف من الكرة الأرضية من خلال عملية قمة الأمريكيتين.
- تعزيز التعاون داخل مجتمعات ما وراء المحيط الأطلسي في الميادين ذات الاهتمام المشترك مثل عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.
- إعطاء عناية خاصة لمجموعة البلدان الثمانية حيث يتجلى نفوذنا بصورة أوضح وحيث يمكننا أن نؤثر في السياسة الاقتصادية والتنموية للدول المصنعة.
- استعمال علاقاتنا الاقتصادية المتنامية مع كل من الهند والبرازيل والصين لإقامة علاقات سياسية أوثق.
- إشراك الكنديين في الشتات في بناء وتجديد العلاقات الثنائية والإقليمية.

التأكيد على ضرورة المنظمات المتعددة الأطراف في مجتمعنا العالمي المعاصر. وهذا الدعم نابع من نقطة مهمة تجد جذورها في القيم الكندية: وهي أن النظام الدولي القائم على القوانين والذي يتمتع باستقرار أكبر يعطي نتائج أفضل من النظام الذي تسوده وتطغى عليه الإجراءات والأفعال المستقلة وغير المنسقة. لكن يمكن لكندا أن تطرح مجموعة من الأفكار أكثر براغماتية. أولا، إن التعاون المتعدد الأطراف، كما يبدو جليا في أفغانستان، يبقى أداة فعالة لتقاسم الأعباء والأخطار. وتستفيد القوى العظمى والقوى الصغرى من تحمل المسؤولية الجماعية. ثانيا، من خلال استخدام إطار دولي، فان هناك امكانية أكبر بأن تكون السياسة الدولية مدفوعة من قبل مجموعة أوسع من المصالح والمشاغل – بدلا من اهداف إيديولوجية معينة – ولذلك قد تحظى بمشروعية أكبر. وأخيرا، والأهم من كل شيء، يبقى التعاون المتعدد الأطراف الوسيلة الوحيدة لمعالجة مشاكل العالم الأكثر إلحاحا، مثل تدهور البيئة وعدم الاستقرار المالي الدولي. إن العمل الجماعي هو الطريق العملي الوحيد لإيجاد حل دائم.

ومع التأكيد على ضرورة المنظمات المتعددة الأطراف، لا ينبغي لكندا أن تتهاون. فيجب أن يكون الابتكار بدل التكرار هو الذي يوجه مساهمتنا. ومن أجل بلوغ أهداف تقاسم الأعباء، والمشروعية، والحل الجماعي للمشاكل، ينبغي إصلاح هيكلة الإدارة العالمية أو الحكم العالمي وتوسيعها لتأخذ في الاعتبار الحقائق الجديدة ولتعبر أفضل عن وجهات نظر الأصوات الجديدة. وتهتم كندا اهتماما خاصا بمجموعة الدول العشرين، وهي مجموعة يمثل سكان الدول الأعضاء فيها ثلثي سكان العالم، وتقريبا 60 في المائة من فقراء العالم. وقد أصبحت مجموعة العشرين التي تتألف من وزراء المالية لهذه الدول، والتي اقترحتها كندا عقب الأزمات المالية في المكسيك، والبرازيل وآسيا، في وقت قصير، اصبحت عاملا أساسيا في مساعدة الاقتصاديات العالمية الناشئة على تحديث هياكلها التي تعمل في إطارها. فهي بذلك تعطي فكرة عن كيفية عمل نظام الإدارة العالمية في المستقبل. وترى كندا أنه يجب على قادة المجموعة العالمية التي تمثل 20 بلدا أن يتحدوا في مجموعة "القادة العشرون" "L20" لمعالجة الجيل الجديد من المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والدول المتقدمة، خصوصا في ميادين مثل البيئة والتربية والتعليم والصحة العامة.

الدبلوماسية الجديدة

أصبحت المرونة أهم المصطلحات شيوعا في قرننا الجديد. وينبغي للحكومة الكندية أن تتجاوب مع التطورات العالمية، وأن تتعلم كيف تتفاعل مع اللاعبين الجدد على عدة مستويات. إن تحويل وزارة الشؤون الخارجية إلى هيئة ديبلوماسية تتماشى والقرن الحادي والعشرين هو عنصر هام في هذه العملية. وكذلك هو الشأن بالنسبة لمواطنينا الذين يظهرون لنا كل يوم مشاعرهم وتطلعاتهم العالمية. وكأعضاء في مجتمع يعكس تنوع

تغيير طريقة عملنا

إن تحقيق عالم محكم الإدارة والتدبير، سواء على الصعيد العالمي والوطني، هو هدف غير مستحيل، بل هي مصلحة كندية حيوية في القرن الحادي والعشرين. وتسمح المؤسسات المتعددة الأطراف الفعالة لحكومتنا بالمشاركة في وضع القوانين العالمية التي لها تأثير مباشر على حياة الكنديين. فبدون هذه المحافل والمنتديات، وبدون حضور كندي قوي فيها، نوشك أن نخضع أنفسنا لأهواء أولئك الذين قد لا يتصرفون بطريقة تراعي أولوياتنا. وعليه، فإن نظام تعددية الأطراف الفعال هو وسيلة ضرورية للحفاظ على المنهج الكندي.

وتعتبر الدبلوماسية أهم وسيلة لتحقيق الأولويات االموضحة في "بيان السياسة الدولية". وبما أن العالم يتغير، فيجب علينا أيضا أن نغير مفهومنا وممارستنا للديموقراطية. فلا ينبغي للحكومة الكندية أن تعيد التفكير فقط فيما يجب أن نفعله، بل أيضا في الأطراف التي يجب أن نتعامل معها. وتبقى الدول اللاعب الرئيسي في الساحة العالمية، لكنها تجد نفسها أكثر فأكثر مندمجة في روابط تتخطى حدود الوطن، تنقل السلطة مرة إلى الأعلى إلى إطارات فوق وطنية ومرة أخرى إلى الأسفل إلى المجتمع المدني. ويلعب الأفراد دورا في الشؤون الدولية أكبر من قبل، ففي بعض الأحيان تكون النتائج إيجابية وأحيانا أخرى تكون سلبية.

النظام المتعدد الأطراف الجديد

في هذا العام 2005، سنخلد الذكرى الستين لنهاية الحرب العالمية الثانية وولادة المنظمات المتعددة الأطراف التي حددت معالم النظام الدولي ما بعد الحرب. إن القرن الحادي والعشرين يبدو مختلفا جدا. ورغم أن 51 دولة وقعت على ميثاق الأمم المتحدة في سنة 1945، فإن النظام الدولي الحالي يتألف من 190 عضوا. وقد تغيرت أغراض أهم المنظمات العالمية ما بعد الحرب العالمية الثانية، مثل الأمم المتحدة، ومنظمة الحلف الأطلسي، والبنك الدولي بشكل مثير نتيجة العولمة، ونهاية الحرب الباردة وظهور أخطار أمنية جديدة وأشد فتكا. وبما أن هذه المنظمات الضرورية تعالج مشاكل أكثر تعقيدا، فإنها تواجه تساؤلات صعبة بشأن جدواها ومشروعيتها. إضافة إلى ذلك، تتعايش هذه المنظمات مع مجموعة من القواعد والعلاقات غير الرسمية تساهم في الإدارة العالمية. فينبغي لكندا أن تقر بهذه الحقائق وتتكيف معها، وتساهم في بناء إطار إداري جديد يخدم مصالحنا ويحل المشاكل العالمية المعاصرة. وكما كنا حاضرين أثناء إنشاء النظام الذي ظل يحكم عالمنا منذ سنة 1945، سنستمر اليوم في وضع أفكارنا وخبرتنا رهن إشارة الجهود الرامية إلى إصلاح هذه المنظمات وتجديدها.

وباتباعنا لهذا البرنامج، ستتبنى كندا مبدأين عمليين: أولا، نحن نقر بأن أي إطار ناجح للحكم العالمي يشمل السلطة والقوانين. لقد فهم الأعضاء المؤسسون للأمم المتحدة ذلك تلقائيا حيث جربوا مباشرة فشل نظام الأمن الجماعي في فترة ما بين الحربين العالميتين . واخترعوا هيئة جديدة تسمى مجلس الأمن الذي يعكس توازن القوى السائد في تلك الحقبة والذي سعى إلى كبح جماح الدول القوية وتحويلها إلى مسؤولية نحو الحفاظ على السلم والأمن العالميين. لذلك ينبغي أن نستمر في البحث عن السبل الكفيلة بإشراك القوى العظمى الحالية والناشئة في آليات الحكم العالمي.

ثانيا، إن دعم كندا للنظام المتعدد المتعدد الأطراف سيعطي الأولوية للنتائج بدل الإجراءات. وكخطوة أولى، يتطلب منا هذا

أولويات الحكومة الكندية

المساهمة بالأفكار والخبرة والموارد في جهود الإصلاح الرامية إلى تحسين فعالية ومشروعية المنظمات الدولية الراهنة.

أهم المبادرات

- تقديم الدعم النشط لبرنامج الإصلاح الذي يتضمنه تقرير الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة، لاسيما التوصيات التي رفعها بشأن مسؤولية الحماية، وإنشاء لجنة مدنية لبناء السلام، وإصلاح لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- التشجيع على إيجاد تقسيم فعال للأعمال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الرئيسية.
- المساهمة في إحداث تحول طموح داخل منظمة الحلف الأطلسي كما هو منصوص عليه في التزام براغ المتعلق بالقدرات.
- ترأس الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنشاء مجموعة "القادة العشرون" (L20) وتحديد جدول أعمالها، وهي مجموعة تضم قادة من الدول النامية والدول المتقدمة.

الدول النامية قادرة على المشاركة الكاملة في المبادرات البيئية العالمية ذات الأهداف المشتركة مثل مكافحة التغيرات المناخية.

وسيكون موضوع المساواة بين الرجل والمرأة جزءا لا يتجزأ من جدول أعمالنا. إن تمكين المرأة للمشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية لمجتمعها هو هدف إنمائي للألفية بحد ذاته وأساسي للتخفيف من حدة الفقر. ولقد كانت كندا ومازالت في طليعة الدول المانحة في دعم المساواة بين الجنسين، سواء كقضية عالمية أو كمسألة تطبيقية عند تنفيذ البرامج والمشاريع. وفي جميع القطاعات الخمسة، سيتم إدماج قضية المساواة بين الجنسين بطريقة نظامية في مرحلة البرمجة. وسيتم التركيز على المشاركة المتساوية للنساء في صنع القرار، وعلى مساواتهن في الحصول على الحقوق والممتلكات ضمن جماعاتهن وأسرهن وأن يكن لديهن الحق في التصرف بهذه الممتلكات.

المساهمة الفعلية على الصعيد العالمي

هي القطاعات التي يمكن لكندا أن تضيف فيها قيمة أكبر على شكل خبرات كندية يمكن لهذه الدول أن تقدرها.

إن كندا في وضع جيد يمكنها من تقديم المساعدة في ميدان الإدارة والحكم. فخبرتنا في ميدان حقوق الإنسان تعتبر كنزا ثمينا لأولئك الذين يرغبون في بناء مجتمعات قائمة على التعددية، كما أن الخبراء الكنديين قد لعبوا دورا مثمرا في إنشاء لجان حقوق الإنسان واالنظم والاطر القانونية في الخارج. كما أن إنشاء هيئة "Canada Corps" يوسع هذا النموذج أكثر عن طريق خلق شراكات جديدة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويتوفر لكندا على احتياطات هائلة من الكفاءات والخبرة الضرورية لأي إدارة فعالة. وستدمج هيئة "Canada Corps" خبرة القطاع الخاص والعام والمتطوعين مع طاقة وحماس الأجيال الصاعدة وأفكارهم الجديدة من أجل تعزيز الإدارة الحكيمة على مستويين. أولا على مستوى الدولة: أي الحكومات والمحاكم والانتخابات. لكن تحت هذه المؤسسات والعمليات الرسمية توجد عناصر أقل رسمية لكنها أساسية لنجاح أي مجتمع: وهي ثقافة حقوق الإنسان، ومجتمع مدني مزدهر و حسن إدارة القطاع العام. فبالعمل على هذين المستويين، ستقوم هيئة "Canada Corps" بتعبئة الكنديين على مختلف أعمارهم وتوجهاتهم، وإعطاء الأفراد فرصا جديدة للمساهمة في بناء القدرات في الدول النامية. ومن خلال دمج حيوية الشباب وتجربة المهنيين، ستقوم بإعداد الجيل القادم وفي الوقت ذاته ستنتقل حكمة الجيل الحاضر.

كما أننا في طليعة المناهج الجديدة فيما يخص تنمية القطاع الخاص. ويطرح تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية الذي يحمل عنوان "إطلاق المشاريع التجارية" دلائل جديدة بخصوص النمو الذي يقوده القطاع الخاص حيث يبين أن الأسواق لا تكون في صالح الفقراء إلا عندما تتوفر الظروف المناسبة. وهنا بالذات تلتقي الإدارة مع تنمية القطاع الخاص. فالمؤسسات العامة الفعالة والمنظمات الخاصة وقانون الملكيات كلها تشكل جزءا لا يتجزأ من بيئة مشجعة تساعد الفقراء على الخروج من دائرة الفقر عن طريق المشاريع التجارية.

ورغم توافر هذه الظروف كلها، غالبا ما يحتاج الفقراء إلى مساعدة مباشرة للخروج من أزمة الفقر الطويلة. ويمكن لبرامج التمويل المصغر المبتكرة وأموال الاستثمار التقدمية أن توفر هذه الموارد عن طريق منح اعتمادات وقروض إلى أولئك الذين لم يكن في استطاعتهم من قبل الحصول على حساب مصرفي. فبالتركيز على هذه الاستراتيجيات، يمكن لكندا أن تساهم في تحقيق النمو المحلي من خلال إعطاء الفقراء الوسائل التي يحتاجونها لكسب الدخل واختيار خياراتهم الخاصة بالتنمية.

إن تحسين الصحة والتعليم الأساسي أمر لا يمكن فصله عن الإدارة الحكيمة وتوفير الفرص الاقتصادية وكل ذلك يشكل أسس التنمية والتعاون الإنمائي الجيد. فهي أساسية لمساعدة الفقراء على المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية لمجتمعاتهم ودولهم وأساسية في حد ذاتها بخصوص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويحتل قطاعي الصحة والتعليم مرتبة عليا في أولويات الطلبات التي تقدمها الدول النامية إلى كندا بقصد تقديم المساعدة. ففي مجال الصحة، هناك عاملان قويان يفسران هذا الطلب. إن التجربة التي اكتسبتها كندا منذ زمن طويل في تقوية أنظمة الرعاية الطبية المتاحة للجميع، سواء داخل كندا أو خارجها، قد تم تعزيزها بالدور الريادي المتميز الذي لعبته كندا في السنوات الأخيرة في ميدان مكافحة الأمراض المعدية وتحسين الصحة الجنسية والتناسلية (خصوصا بالنسبة للنساء)؛ وتحسين صحة الرضع والأطفال والأمن الغذائي.

وفي ميدان التربية والتعليم، تلجأ الدول النامية إلى كندا بفضل خبرتها الواسعة في المناهج التي تركز على متلقي العلم ، وعلى تدريب الأساتذة، وتطوير المناهج، وإنشاء مدارس مناسبة للأطفال ومناسبة للبنات. كما أن تفوقنا في ميدان التعليم عن بعد والتكنولوجيات الجديدة المسخرة لتدريب المعلمين وتسهيل وتوسيع الحصول على المعلومات والموارد التربوية نابع من ظروفنا الجغرافية وقد تكون لهذه الوسائل أهمية خاصة بالنسبة للعديد من الدول النامية.

ويجب إدماج استدامة البيئة في مراحل التخطيط والبرمجة حتى يتم التأكد من تنفيذ البرامج والمشاريع على نحو مستديم يستوفي المعايير المتفق عليها. وتعتبر الأنظمة البيئية السليمة على المستوى المحلي أساسية لتحقيق أي نمو حقيقي وطويل الأمد وتوفير سبل كسب العيش المستديمة بالنسبة للعديد من فقراء العالم. وفي الوقت ذاته، للعديد من التحديات البيئية أسباب وآثار عالمية وتتطلب جهودا منسقة لمعالجتها عبر القنوات المتعددة الأطراف. سنعمل على المستوى العالمي للتأكد من أن

المساهمة الفعلية على الصعيد العالمي

فان 18 دولة فقط من هذه الدول تتلقى مساعدة تفوق قيمتها 10 ملايين دولار كندي في السنة، و54 منها تحصل على أقل من مليون دولار كندي في السنة. فنظرا للتوزيع الواسع لبرامج مساعداتنا الإنمائية، أصبح من الصعب أكثر اكتساب المعرفة وعقد اتصالات في أي مكان للتأكد من أن أموالنا تصرف فيما هو نافع. إضافة إلى ذلك، فإن انتشار برامج المساعدة الصغيرة الحجم التي تقدمها الدول المانحة مثل الحكومة الكندية يزيد من عبء الدول المستفيدة من حيث جهود التنسيق والتكاليف. وأخيرا، إن تجزئة برامج المساعدة تؤدي إلى رفع تكاليف الإدارة والتكاليف العامة للحكومة التي توفر هذه البرامج.

ولتحقيق نتائج ملموسة، ينبغي لنا أن نتخذ خيارات. فمن خلال إعادة تركيزنا للاستراتيجية الإنمائية والابتعاد عن حضور عالمي واسع جدا لكنه ضئيل، ستعمل كندا جاهدة على تقديم المساهمة الفعالة في مناطق محدودة من العالم. وبذلك، سندعم مصالح شركائنا في التنمية بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة وحتى كندا ذاتها ستُعطى الأولوية إلى أفريقيا وهي منطقة في أمس الحاجة إلى المساعدة أكثر من غيرها.

ستقوم الحكومة بإعادة توجيه برامجها الثنائية على أساس البلد وذلك بالتركيز على برامج ثنائية طويلة الأجل مخصصة فقط لمجموعة تضم 25 بلدا أو "شريكا في التنمية". وتم اختيار هذه البلدان لاعتبارها من بين أكثر بلدان العالم فقرا وهي بلدان يمكن للبرامج الهادفة إلى التخفيف من حدة الفقر أن تؤتي ثمارها فيها ويمكن لكندا أن تضيف قيمة حقيقية. وهذا لا يعني أننا سنتخلى عن علاقاتنا القائمة مع البلدان الأخرى، بل سوف نقدم المساعدة إلى البلدان أثناء مرحلة انتقالية خلالها ستنتقل علاقاتنا من التركيز على المساعدة الإنمائية إلى الاعتراف بمصالح متبادلة أوسع. وفي الأماكن التي ليس لدينا حضور مباشر فيها، ستستمر كندا في تقديم دعمها من خلال المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي، وكذلك المصارف الإنمائية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة الخاصة. لكننا سنعطي الأولوية للنتائج بدل العملية ذاتها. سنركز تعاوننا على المؤسسات التي يحالفها نجاح أكبر في تعزيز الإدارة العالمية والتخفيف من حدة الفقر.

إن رغبتنا في اتباع النهج الانتقائي لتحقيق نتائج أفضل تنطبق أيضا على القطاعات التي تريد كندا أن تساهم فيها. لقد حددت الأمم المتحدة ثمانية أهداف أطلقت عليها اسم "الأهداف الإنمائية للألفية" وحددت معها أهدافا معينة ينبغي تحقيقها بحلول عام 2015. إن الأهداف الإنمائية للألفية هي مقاييس متفق عليها عالميا لتحقيق تقدم سريع وقابل للقياس فيما يخص التخفيف من الفقر. وهناك مجموعة واسعة من المداخلات والبرامج قد تساهم في تحقيق هذه الأهداف الواسعة. لكن نظرا لموارد كندا وحصتها المتواضعة في المساعدات الإنمائية الدولية، ينبغي لكندا أن تركز مساعدتها بشكل أكثر على ميادين محددة. سنحدد مساهمتنا المتميزة باستهداف خمسة مجالات: الإدارة، وتنمية القطاع الخاص، والصحة، والتعليم الأساسي والاستدامة البيئية. وستساعدنا هذه الميادين الخمسة في سعينا لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية الثمانية للالفية ، التي تعد مفتاحا للتخفيف من حدة الفقر في الدول النامية.

هناك ثلاثة أسباب تدفعنا للتركيز على قطاعات معينة.
أولا، تمشيا مع الهدف الأساسي للتخفيف من حدة الفقر، هذه الميادين الخمسة هي أساسية لتحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى. ثانيا، لقد حدد شركاؤنا للتنمية الطويلة الأجل (الحكومة ومنظمات المجتمع المدني) هذه القطاعات كقطاعات تكتسي أولية قصوى بالنسبة لهم. ولذلك بإعطائنا إياهم الأولوية في استراتيجيتنا الإنمائية، فإننا نشيد بمبدأ الملكية المحلية – وهو عنصر أساسي في فعالية المساعدة. وثالثا، هذه

أولويات الحكومة الكندية

جعل هيئة "Canada Corps" آلية مهمة لتقديم المساعدة في ميدان الإدارة إلى الدول النامية.

أهم المبادرات

- استخدام هيئة "Canada Corps"لإقامة شراكات تعاونية مع جميع الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمواطنين الكنديين.
- إنشاء برامج متناسقة للمساعدة الإدارية مع التركيز على تبادل الخبرة الكندية فيما يخص سلطة القانون وحقوق الإنسان.
- إنشاء مصدر واحد يمكن للكنديين الرجوع إليه للبحث عن فرص التطوع الدولية.

المساهمة الفعلية على الصعيد العالمي

أولويات الحكومة الكندية

التركيز على مساهمتنا في الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الإدارة وتنمية القطاع الخاص، والصحة، والتعليم الأساسي واستدامة البيئة.

التأكد من أن قضية المساواة بين الرجل والمرأة تشكل جزءا لا يتجزأ من جهود المساعدة الإنمائية.

أهم المبادرات

- تقديم أموال إضافية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وداء السل والملاريا من خلال مبادرة "3 مليون بحلول عام 2005" لمنظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وداء السل والملاريا.
- تشجيع تطبيق القانون الكندي الجديد حول الأدوية العامة الغير مسجلة في العلامات التجارية في الدول الأخرى.
- تركيز المساعدة في ميدان التربية والتعليم على تقريب المدارس إلى الجماعات والرفع من مستوى التعليم ودعم التدريب على مهارات الحياة.
- إطلاق الصندوق الكندي للاستثمار لإفريقيا لتوفير رأسمال المجازف به لدعم تنمية القطاع الخاص الذي يولد النمو.
- تجديد صندوق التنمية الكندي الخاص بتغيير المناخ كآلية مهمة للمساعدة على مكافحة تحديات الاحترار العالمي في الدول النامية.

الكنديون بأنهم لن يغضوا الطرف عن الأوضاع المزرية التي يعيشها أفقر شعوب العالم. وتعكس الاستجابة القوية لكارثة تسونامي في منطقة المحيط الهندي والمساهمة الكندية المتحمسة لتسهيل التحول الديموقراطي في أوكرانيا إحساسنا المتنامي بالتضامن العالمي ووعينا بالأخطار المشتركة التي تحيط بنا. ورغم أن العالم يسير نحو مرحلة أكثر نضجا من العولمة، الا أن هناك قلقا متزايدا بشأن الآثار غير المتساوية التي تخلفها هذه العملية القوية.

وتواجه الدول الضعيفة في المجتمع العالمي تحديات كبيرة وفريدة من نوعها بشأن الحكم والإدارة. فالعديد من هذه الدول تعيش دوامة لا مخرج منها حيث يؤثر انعدام الأمن سلبا على الازدهار كما أن التخلف يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار. فأي حل لهذه الدوامة يجب أن يأخذ في الاعتبار العلاقة بين الأمن والتنمية وإدراج الجهود الرامية إلى توفير بيئة سليمة وآمنة في إطار أوسع للتنمية البشرية. للأسف، معظم هذه الدول لا تملك الموارد الكافية – المادية منها أو البشرية – اللازمة لمعالجة هذه المشاكل. وبما أن هناك نقصا في القدرات الفنية الضرورية، فإن مشكل فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) يزيد الأزمة تعقيدا كما أن الحروب الأهلية تجر مناطق بأسرها إلى الوراء.

ويمكن لكندا أن تساهم مساهمة فعلية عبر ثلاث وسائل.
أولا، سيستمر التزامنا بدعم عمليات الإغاثة البشرية القصيرة الأمد. وإدراكا منا بأن الأزمات تضر أكثر بالفقراء والضعفاء، فإننا سنستجيب بسرعة إلى مآسي الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية من خلال نشر فريق التدخل في حالات الكوارث Disaster Assistance Response Team (DART). كما أننا سنقدم مساعدة مالية وفنية متناسقة عن طريق المنظما الدولية والشبكة الكندية للمنظمات غير الحكومية الخبيرة. فبدون هذه المساعدة، قد تؤدي أسابيع قليلة من الدمار إلى هدم ما تم بناؤه خلال عدة أعوام.

ثانيا، في الدول العاجزة التي تفتك بها الحروب الأهلية، تستطيع كندا أن تقوم بالعمل الأولي الأساسي وذلك عن طريق إحلال الاستقرار وبعد ذلك توفير المساعدة الإنمائية لدعم عمليات بناء الدولة.

ثالثا، في الدول التي تعاني من الفقر لكن تتمتع بالاستقرار، سنطبق إطار المساعدة الإنمائية التقليدية الكندية تطبيقا كاملا. سنركز على مجموعة من العناصر الأساسية – وهي خلق أسواق ناجحة، وبناء هياكل حكم فعالة، ووضع أنظمة متينة للصحة والتربية والتعليم – من شأنها أن تخلق "دوامة" من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. وفي هذه الحالة، ستعمل الحكومة بالشراكة مع جهات أخرى لفرض حسن الإدارة، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والموارد، والتشجيع على النمو الاقتصادي.

إن برامج التنمية الدولية الكندية الراهنة موزعة حول العالم بشكل أوسع من أي دولة مانحة أخرى. فمن بين الدول المائة والخمسة والخمسين التي تستلم حاليا المساعدة الإنمائية من كندا،

المساهمة الفعلية على الصعيد العالمي

من شأنه أن يسهل عملية نقل المهارات الفنية والتكنولوجيا وبناء قدرة هذه البلدان على المنافسة في السوق العالمية.

إن المساعدة على خلق الأسس الاقتصادية لنمو القطاع الخاص تعد خطوة أساسية. لكن بالنسبة لبعض الدول ، فان التحديات اكبر من ذلك بكثير لأن هذه الدول تفتقر إلى أبسط الموارد الضرورية للمشاركة في التجارة العالمية. ففي هذا السياق، فان تخفيف ديون هذه الدول يعد جزء هاما من الحل الشامل. إن تخفيف عبء الديون على دول العالم الأكثر فقرا سيسمح لها أن تتنفس الصعداء وتخفف عنها ثقل العبء المالي الذي يعرقل نموها. ورغم أن كندا قد أعفت مؤخرا أثيوبيا وغانا والسنغال من ديونها بصورة أحادية حيث بلغ الآن مجموع الديون المعفاة بموجب المبادرة الكندية لتخفيف الديون مليار دولار كندي، فإن الجهود العالمية في هذا المضمار مازالت غير كافية. ففي هذا السياق، دعت الحكومة الكندية داخل مجموعة البلدان الصناعة الثمانية الكبرى إلى وضع خطة أكثر طموحا لتخفيف الديون، ابتداء من مجموعة من الدول مع إمكانية تمديد هذه الخطة لتطبيقها على دول أخرى .كما ستدعو كندا المؤسسات المالية الدولية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) للمزيد من المشاركة في تخفيف الديون دون الإضرار بقدرة هذه المؤسسات أو الأسواق العالمية على الاستمرار والنمو والحياة.

إن كندا لدليل حي على قدرة المؤسسات على الجمع بين مصالح مختلفة ومتباينة وراء قضية مشتركة. فإدارة شؤون بلد شاسع ومتنوع ككندا تمثل تحديا مستمرا ودائما لقادتنا السياسيين لكنهم استطاعوا إيجاد حلول تؤكد على قيم الحرية الفردية والمسؤولية الجماعية. وقد استطاع البرلمان الكندي والمجالس التشريعية الإقليمية، مدعومين بآخر الإنجازات، مثل الميثاق الكندي للحقوق والحريات وإطار الوحدة الاجتماعية، أن يعطوا نسقا لشراكاتنا الوطنية الإقليمية واللغوية.

وتعطي كندا درسا للدول التي يوشك أن يحل فيها العنف محل التوافق السياسي عندما تتضارب المصالح. فتاريخ كندا الحافل بالتوافق اللغوي والعرقي والثقافي – ابتداء من قانون كيبيك لعام –1774 يعطي بصيصا من الأمل. فنظام حكمنا هو عبارة عن مختبر مليء بالتجارب التي قد تساعد الآخرين في مهمتهم المعقدة لبناء المؤسسات. إن هذا الفهم الدقيق لتركيبة نظام الحكم يعتبر مصدرا مهما يمكن لكندا الاعتماد عليه لتقديم مساهمة فعلية.

إن إقامة نظام حسن الإدارة في المجتمعات الأخرى في جميع أنحاء العالم سيجعل الكنديين ينعمون بالمزيد من الأمن والرخاء. ومع ظهور العولمة وفي عالم تتعدى فيه الأخطار الحدود الوطنية ويعتمد فيه الثراء المتزايد على أشكال أعمق للمبادلات، فإن بناء دول مستقرة ذات قدرات سيشكل جزءا هاما من جدول الاعمال العالمي لكندا.

وتلتقي مصالح كندا مع واجباتها أكثر في حالات الدول العاجزة والضعيفة . وتقتضي المصلحة الوطنية أن ننظر الى ما وراء حدودنا لمعالجة جذور عدم الاستقرار. وفي الوقت ذاته، برهن

أولويات الحكومة الكندية

إعادة تركيز المساعدة الإنمائية الكندية لمساعدة الدول التي هي في أمس الحاجة إلى مساعدة والتي تكون فيها حظوظ النجاح أوفر.

أهم المبادرات

- مضاعفة المساعدة الدولية بحلول عام 2010 مقارنة مع مستواها في سنة 2001.
- إعادة هيكل الظرف الدولي للمساعدة لضمان تناسق أكبر بين سياسات المساعدة والسياسات غير المتعلقة بالمساعدة.
- وضع برامج طويلة الأجل مع عدد محدود من "شركاء التنمية" الذين يتم اختيارهم على أساس الحاجة الملحة، وقدرتهم المعروفة على استخدام المساعدة بشكل فعال، والمستوى الحالي للمشاركة الكندية.
- تخصيص على الأقل ثلثي ميزانية المساعدة الثنائية على شركاء التنمية بحلول عام 2010.
- مضاعفة المساعدة الممنوحة إلى إفريقيا بحلول عام 2009–2008 مقارنة مع مستواها في 2004–2003.
- الحفاظ على رفع حجم المساعدات ما بعد سنة 2010، ورفع معدل نمو المساعدة الدولية المتوقع مع استمرار تحسن الوضع المالي لكندا.

الأشخاص معرضين للخطر. يجب أن نفكر ما وراء حدودنا الوطنية وأن نتحمل المسؤولية اتجاه بعضنا البعض.

ستنادي كندا بالإصلاحات التي تضع إنسانيتنا المشتركة في صلب جدول أعمالنا. فنحن نرى خمسة ميادين للمسؤولية المشتركة تحتاج إلى خطوات شجاعة، وقد تناولنا في الأقسام السابقة ثلاثة من هذه الميادين وهي حماية المدنيين في حالات النزاع، ومنع الإرهابيين والدول غير المسؤولة من اقتناء أسلحة الدمار الشامل ودعم التنمية المستدامة.

وسنشرح في الجزء التالي كيف ستضطلع كندا بمسؤولياتها لحماية حقوق الإنسان الأساسية ولبناء التنمية الحقيقية.

احترام حقوق الإنسان

تلتزم كندا بنشر حقوق الإنسان وأمن الإنسان في جميع أنحاء العالم، وهو التزام يشكل الأساس الذي يقوم عليه منهجنا للإدارة الحكيمة . وستتعاون كندا مع الدول العاجزة والدول الضعيفة لزرع مبادئ المساءلة والشفافية والتمثيل في مؤسسات ديموقراطية فعالة . ورغم أن كل بلد يجب أن تتوفر له هياكل حكومية خاصة به تمشيا مع بيئته السياسية والثقافية، فإن هدف كندا في نهاية المطاف هو دعم الالتزام باحترام حقوق الإنسان والديموقراطية وسلطة القانون مما سيضع المواطنين الأفراد في صلب المجتمع ويخلق دولة ملتزمة بحماية رفاهية مواطنيها.

ويجب على كندا أن تحدد مغزى هذه القيم وما تتطلبه في بلدان لديها ظروف مختلفة عن ظروفنا. ان الكنديين في وضع يحسدون عليه: فيمكننا أن ندير ونتكيف مع تحديات العولمة بالاعتماد على موارد دولة مستقرة ذات قدرات . ويعيش ملايين من سكان العالم محرومين من هذا الامتياز. وتبين الأحداث الدولية الأخيرة ، مثل ما حدث في هايتي ، أن حقوق الإنسان وأمن الإنسان تبقى أفكارا مثالية في غياب توافر بنية خاصة لدولة مستقرة قادرة على ضمانها.

وأثناء تقديمنا للمساعدة في هذه العملية، لا يمكننا أن ننسى أهمية الاستقلال الذاتي الوطني. فالكنديون يعتزون بقيمهم ولكنهم لا يرغبون في فرض هذه القيم على الآخرين. ليست هذه طريقة الكنديين. لذا ، ينبغي على كل دولة أن تحدد مسارها نحو النمو والتقدم مع الاستعانة بنصائح الحكومة الكندية والكنديين. ويجب على جهودنا أن تراعي النقص الحاصل في قدرات المجتمعات النامية. فلا ينبغي لمبادراتنا أن تتحول إلى عبء ثقيل. سيتعاون الكنديون مع الدول الأخرى بروح من الشراكة؛ سنضع أنفسنا ليس كمقدمي حلول جاهزة بل كمصدر غني للمعرفة والخبرة يمكن الاعتماد عليه. وترى الحكومة الكندية أن منهج (3د) (3D) الذي يجمع بين الدبلوماسية والدفاع والتنمية هو أفضل استراتيجية لدعم الدول التي تعاني من مجموعة كبيرة من المشاكل المتداخلة. باختصار، يجب على برامجنا الرسمية الخاصة بالمساعدة وسياساتنا الدولية بصفة أعم أن تكون متناسقة وفي نفس الخط. ويتطلب ذلك قيام الوزارات الحكومية بالتعاون مع بعضها البعض بشكل وثيق – ابتداء من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ– حتى يتم دمج مساهمات مختلفة ومتباينة مع بعضها البعض مثل تدريب رجال الشرطة، والهندسة المدنية، وتنمية القطاع الخاص في منهج واحد وشامل لبناء القدرات. وسيكون من الضروري أيضا مضاعفة التعاون مع شبكات الكنديين الموجودة لضمان التناسق في الميدان.

تحقيق تنمية حقيقية

التزمت كندا في جميع مراحل تاريخها بتوفير الغنى والثراء وتقاسمهما. ونحن نرى أن نظام الرعاية الطبية العامة ونظام الرعاية الاجتماعية الشاملة جزءان متكاملان من مجتمعنا. لقد واجه الكنديون التغيرات التي طرأت على هياكل الاقتصاد الوطني واستطاع النموذج الكندي أن يتقاسم الأخطار التي ترتبت عن ذلك دون التخلي عن مساعدة أولئك الذين حدث اضطراب مؤقت في حياتهم. لكن هذه الخدمات الاجتماعية مفقودة بشكل ملفت للنظر على الصعيد الدولي.

إن تحقيق النمو القائم على السوق أو تحقيق نمو كاف هو أمر بعيد المنال بالنسبة للعديد من الدول مما يصعب معه إقامة أنظمة كافية للرعاية الاجتماعية والحفاظ عليها. وفي أغلب الأحيان، يتحمل الفقراء القسط الأكبر من العبء الناتج عن التخلف الاقتصادي. إن إيجاد ظروف أفضل للتجارة الوطنية والدولية سيكون حاسما إذا أرادت الدول النامية الحصول على موارد دخل كافية للخروج من دائرة الفقر. وتعتبر مسألة تخفيف عبء الفقر من أصعب التحديات التي ستواجه المجتمع الدولي خلال العقد القادم. ولكنه تحد يجب على جميع الدول أن تتعاون لمواجهته. وبالإضافة إلى جهودنا في منظمة التجارة العالمية، يمكن لكندا أن تفعل المزيد بمفردها. إن السماح للمزيد من البضائع والخدمات القادمة من الدول النامية بالدخول إلى الأسواق الكندية سيساعد على إنعاش قطاع المشاريع والتجارة. ومن جهة أخرى، فإن تقديم النصح والمساعدة إلى المصدرين المحتملين سيخول لهم الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة. كما أن عقد شراكات بشأن البحث والتطوير مع الدول الفقيرة

المساهمة الفعلية على الصعيد العالمي

اليوم الحاضر، هناك فهم متزايد بأن الاقتصاديات الأكثر ازدهارا هي التي تعتني أكثر بالبيئة الطبيعية. إن تحقيق الازدهار دون ضمان استدامة البيئة هو بمثابة تفقير المستقبل من أجل غنائم الحاضر. ويحتاج العالم كله إلى تبني نماذج تنمية ذات الموارد والطاقة المكثفة التي لا تعرض عناصر استدامة كوكب الأرض إلى الخطر. لكن مشاكل الإرث الطبيعي العالمي تستعصي على الحل ولا يجود اتفاق حول الإجراءات اللازم اتخاذها لمعالجة هذه القضايا الأساسية. وقد أثبتت التجارب أن العمل الجماعي الفعال في هذا الميدان صعب. وستلعب كندا دورا رئيسيا للخروج من هذا المأزق من خلال مبادرات وطنية ودولية.

وقد شاهد الكنديون بأعينهم انهيار الثروات السمكية وتقلص المصادر المتوفرة من سمك "القد" الشمالي في التسعينات والنتائج التي خلفها الصيد المفرط . وبالفعل ، وبموجب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة ، فإن 75 في المائة من الثروات السمكية في العالم إما تتعرض إلى استنزاف كبير أو انها تتعافى وهي عائدة من حافة النفاذ . وقد لعبت كندا دورا رياديا في معالجة هذه المشكلة، خصوصا في المفاوضات التي أفضت إلى اتفاق الأمم المتحدة لسنة 1995 بشأن المصادر السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2001 . لكن المصادر الإقليمية مازالت مهددة وستستمر كندا في التعاون مع مجموعة من الدول ذات الأفكار المتشابهة لتحسين الإدارة المستديمة للثروات السمكية في جميع أنحاء العالم .

وبصورة أوسع، ستؤدي السياسات البيئية الدولية الجديدة إلى توفير إطار إداري داخل كندا يجمع بين الأهداف الوطنية والأهداف الدولية. كما أن تقوية المنظمات البيئية الوطنية سيعزز الخبرة الكندية في تنمية التقنيات الخضراء . لدينا دور خاص يجب أن نقوم به لاعداد الحلول المتبكرة للمشاكل الفنية التي تصيب التنمية المستدامة، وعلى الخصوص في ميدان الطاقة النظيفة والمتجددة.

ويمكن لكندا أن تكون مثالا يحتذى به في الساحة الدولية . وكخطوة أولى ، سنضاعف جهودنا للتخفيف من الأسباب التي تؤدي إلى تغير المناخ العالمي في نطاق بروتوكول كيوتو، الذي أصبح الآن ساري المفعول . إضافة إلى ذلك ، سنشرع في المرحلة القادمة من التزاماتنا ، بناء على ما تعلمناه الى يومنا هذا ، بما في ذلك استضافتنا في أواخر عام 2005 في مونتريال للاجتماع الأول لأطراف بروتوكول كيوتو منذ دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ . وستعتمد هذه الالتزامات على الحوافز التي دفعت بالأفراد والشركات بالقيام بتغيير سلوكي حقيقي وعلى التطورات في ميدان التكنولوجيا الخضراء. فهذه الجهود ستضمن أن الأهداف الاقتصادية والأهداف البيئية تكمل بعضها البعض . لكن يبقى من الضروري إيجاد حلول عالمية قوية بتفويض واضح ، وبموارد كافية لإدارة الجهود.

تحمل المسؤوليات

يتألف العالم من دول مستقلة، ومن واجب الحكومات الاعتناء بالشعوب التي تحكمها. لكن هذا يطرح أمرا محيرا. فإذا لم نقم بالعمل الجماعي على أساس إنسانيتنا المشتركة، فإن الغني سيزداد غنى والفقير سيزداد فقرا وسيصبح مئات الملايين من

أولويات الحكومة الكندية

السعي نحو التنمية المستدامة من خلال استراتيجيات داخلية ودولية.

أهم المبادرات

- رسم خطة عمل لتنفيذ التزاماتنا اتجاه بروتوكول كيوطو في الوقت المحدد.
- المساهمة في إدخال إصلاحات على برنامج الأمم المتحدة البيئي.
- دعم تطبيق اتفاق كارتاخينا لسنة 2002 بشأن تحسين الإدارة البيئية العالمية.
- تعزيز خطة العمل الكندية بشأن البحار والعمل الدولي لردم الفجوات في إدارة موارد البحار.
- إطلاق عملية إصلاح الإدارة العالمية لصيد الأسماك في مؤتمر الصيد البحري في أعالي البحار المنعقد في مايو/أيار 2005 واتفاق الأمم المتحدة بشأن السمك.

أولويات الحكومة الكندية

وضع إطارات جديدة لتشجيع التجارة والاستثمار مع أسواقنا التقليدية وفي الوقت ذاته السعي نحو الاستفادة من الاقتصاديات العملاقة الناشئة.

توحيد قواعد اللعبة في التجارة والاستثمار الدوليين من خلال المشاركة النشطة في منظمة التجارة العالمية.

أهم المبادرات

- تطبيق اتفاق تحسين التجارة والاستثمار مع الاتحاد الأوروبي.
- ترتيب اتفاق جديد بين كندا واليابان . مع التركيز بشكل خاص على التكنولوجيا.
- استكشاف الجهود المستهدفة في ميدان التجارة والاستثمار مع الصين والبرازيل داخل سياق الحوار الإقليمي مع آسيا وأمريكا اللاتينية.
- متابعة النقاشات مع كوريا الجنوبية بشأن التفاوض حول اتفاقية التجارة الحرة.
- تعميق علاقاتنا الراهنة مع الهند. خصوصا في ميدان المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.
- الدعوة إلى نتائج طموحة لجولة الدوحة. والبحث عن قواعد أكثر عدالة بخصوص التجارة الزراعية وبيئة أكثر تحررا في مبادلات البضائع والخدمات.

الناضجة عن طريق هذه الإجراءات، تستطيع كندا أن تبني على نجاح مفاوضاتها التجارية بينما ترفع حجم الاستثمار الثنائي.

تعتمد جميع العلاقات التجارية الثنائية الكندية على الإطار المتعدد الأطراف التي تمثله منظمة التجارة العالمية. وبصفتها الاتفاقية التجارية التي تربط بين كندا وباقي دول العالم، تقدم لنا هذه الاتفاقية امتيازات هامة وعديدة. إن وجود نظام عالمي خاضع للقوانين يمنح التجار والمستثمرين ضمانة الاستقرار والثقة، ويخلق ميداناً للعب تكتسي فيه القوة الاقتصادية النسبية أهمية أقل. ومن خلال مجموعة من الالتزامات والقوانين التي تفرضها آلية فض الخلافات، تخول منظمة التجارة العالمية لنا اللجوء إلى القانون الدولي في حالة حدوث خلافات تجارية ثنائية. وأخيرا، تمثل منظمة التجارة العالمية إحدى الركائز الرئيسية في فن البناء والهندسة العالمية المتعددة الأطراف ونموذجا يقتدى به في تطوير المؤسسات الأخرى. كما أنها تتميز بكثرة أعضائها وتوجهات فلسفتها الليبرالية ومنهجها في حل المشاكل الذي يقوم على مبدأ التعاون وليس الإكراه. ورغم أن مشاكل الركود الاقتصادي الحالية لا يمكن حلها فقط بإيجاد اقتصاد عالمي متفتح، لكنه لا يمكن مكافحة الفقر والتخلف وتحقيق أي تقدم بدون ذلك.

لهذه الأسباب تؤيد كندا منظمة التجارة العالمية تأييدا كاملا في تكيفها مع تغيرات الأوضاع الاقتصادية العالمية. ويبقى ضروريا، كخطوة أولى، تحقيق النجاح في المفاوضات المتعددة الأطراف في جولة الدوحة. إن تحقيق نتائج إيجابية في هذه الجولة سيؤكد أن مبدأ تعددية الأطراف اسلوب ناجح. أما الفشل في هذه المفاوضات، فإنه سيوجه ضربة قاسية إلى منظمة التجارة العالمية ونظام التجارة العالمي بأكمله.

إن مضمون جولة الدوحة مهم بالنسبة لكندا. فالمزيد من الانفتاح في التجارة الدولية، من خلال الإجراءات التي تشمل وضع حد للمساعدات الزراعية المخصصة للتصدير، يتماشى ومصالحنا وقيمنا. كما أن حكومتنا ستدافع بقوة عن مصالح أصحاب المشاريع في بلادنا. ومن خلال جولة الدوحة، ستكتسب الدول المتقدمة نظاما تجاريا أكثر تحررا بينما ستحصل الدول النامية على اتفاقيات تجارية أكثر عدالة. وفي الميدان التجاري، كما في ميدان الأمن، من الممكن الجمع بين المصلحة الوطنية والمصلحة المشتركة. وبالتأكيد على "توافق آراء منتيري"، تستطيع كندا أن تساعد الدول النامية على القيام بالتعديلات اللازمة لكي تستفيد من الفرص التي توفرها التجارة الحرة. إن الدعم المستمر لهذه البلدان عن طريق المساعدة الإنمائية وبناء القدرة الفنية، هو ضروري إذا أردنا أن تساهم جميع الدول في الاقتصاد العالمي كأعضاء متساويين.

دعم التنمية المستدامة

رغم أن للنمو الاقتصادي العالمي فوائد عديدة، فإن له آثارا وخيمة على العديد من الأنظمة الطبيعية. ومنذ وقت طويل، كان النقاش يدور حول مسألة استدامة البيئة مقابل الازدهار الاقتصادي. وفي

والجامعات قد يعمق التفاهم المتبادل ويعطينا امتيازا في توظيف الأشخاص ذوي الكفاءات العالية.

لكن جذب الاستثمار يتطلب أكثر من وجود عمالة مدربة. فيجب وضع سياسة اقتصادية سليمة تشجع على الاستثمار وتدعم الإبداع والابتكار. إن دعم الشركات الكندية في تسويق تقنيتها المبتكة سيحسن من الصفة التنافسية لاقتصادنا؛ كما أن اعتمادنا على قوة قطاعات ومناطق معينة داخل كندا سيساعدنا على تحقيق ذلك . ايضا، سنبني بيئة تنظيمية تجذب الاستثمار لكنها تحافظ على جودة الحياة التي يتمتع بها الكنديون. إن وضع أنظمة تقنينية في للصالح العام أمر ضروري لكن ليست كل الأنظمة التقنينية مناسبة. فيجب إزالة القيود السطحية التي تعرقل الاستثمار. فعندما نضع سياساتنا في مستوى الأسواق الكبرى، فإننا سنساهم في تدفقات استثمارية جديدة. ورغم أن هذه الاستراتيجية تنطبق على بناء الازدهار والرخاء مع شركائنا في أمريكا الشمالية، فإن التحدي القادم يتمثل في تمديد هذا النموذج إلى العالم بأسره.

زيادة التجارة والاستثمار

إن القرن الحادي والعشرين يمثل بيئة اقتصادية مختلفة جدا بالنسبة للشركات الكندية. ورغم أن علاقاتنا الحالية مع أكبر شركائنا التجاريين ستظل مهمة، ظهرت دول نامية كبيرة كقوة جديدة في حق ذاتها لها دلالات بالنسبة لازدهارنا. فيجب علينا تعميق فهمنا لهذه الفرص الاقتصادية الجديدة حتى يتمكن الكنديون من الاستفادة منها في العقود القادمة.

وأصبحت القوى الاقتصادية الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل المحركات الأساسية في هذه الحقبة الجديدة من النمو الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك، ستكون لهذه الدول أثر عميق على المستقبل الاقتصادي الكندي على المدى البعيد. ورغم أن الاقتصادي الصيني سيصبح عما قريب أهم اقتصاد وطني في القرن الحادي والعشرين، فإن الصين لا تمثل سوى عُشُر من واحد في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر. سنتقرب بخطى أسرع إلى هؤلاء العمالقة الجدد، لكن يجب أن نقر بأنها في مراحل مختلفة من النمو. إن اقتصاديات الصين والبرازيل متجذرة في الاقتصاديات الإقليمية ورغم أن الهند لم تصبح بعد لاعبا كبيرا في سلسلة الموردين، فإن صناعاتها القائمة على المعرفة وحجمها وانفتاحها على التجارة الدولية تجعل منها لاعبا مهما. فيجب على السياسة الكندية أن تعكس هذه المعرفة الدقيقة بهذه الديناميكية.

فيما يخص الصين بالتحديد، ستستمر كندا في مضاعفة جهود فريق العمل الاستراتيجي، وهو آلية مهمة لتوسيع التجارة والاستثمار من خلال الاعتماد على حوار بشأن السياسة التنظيمية، والتعاون في ميدان العلوم والتكنولوجيا وحماية الاستثمار في الخارج. وبما أن الصين تلعب دورا رئيسيا في الكتلة الاقتصادية الإقليمية لشرق آسيا، ستتعامل كندا مع هذا التحول عن طريق البحث عن أشكال جديدة لإيجاد منفذ إلى هذه السوق الإقليمية. إن الاقتراح الذي عرضته كندا على كوريا الجنوبية بشأن عقد اتفاقية التجارة الحرة يعتبر حلا من الحلول الممكنة. ونظرا لتمتعها باقتصاد متطور يساوي حجم الاقتصاد الكندي وسلسلة قيم مزدهرة تربط اليابان بالصين، تقدم كوريا الجنوبية فرصة فريدة من نوعها للشركات الكندية وتكملة لاستراتيجيات أوسع للمنطقة.

لقد نمت الهند بشكل كبير على أساس سوقها والمهارة الكبيرة التي يتمتع بها سكانها. واعتمادا على منظمة التجارة الدولية، سنسعى كذلك إلى تلبية حاجيات كندية معينة مع الهند، مثل الروابط الجوية، وحماية الاستثمار وعقد شراكات في ميدان العلوم والتكنولوجيا التي تستفيد على الخصوص من حيوية قطاعات المعلومات والتكنولوجيا في الهند. سيفتح الاتفاق الجديد مع الهند بشأن العلوم والتكنولوجيا الباب أمام المزيد من التعاون في هذا المجال.

وفي نفس الوقت ذاته، تقدم أسواقنا التقليدية فرصا جديدة. ومع استمرارنا في تنمية العلاقات الاقتصادية الراهنة، نرى أن مفاوضاتنا مع الاتحاد الأوروبي تقدم نموذجا جديدا للمستقبل. وتهدف مفاوضاتنا لإبرام اتفاق بشأن تحسين التجارة والاستثمار بين كندا والاتحاد الأوروبي إلى أن تذهب إلى أبعد من القضايا التقليدية المتعلقة بإيجاد منفذ إلى الأسواق وذلك عن طريق دعم الاعتراف المتبادل بالمعايير والكفاءات المهنية الوطنية وإجراءات التقييم. وبتحقيق التطابق بين الأنظمة، سيسمح اتفاق تحسين التجارة والاستثمار لكندا باستغلال قاعدة العلوم والتكنولوجيا المتقدمة للاتحاد الأوروبي، وفي المقابل سيسمح بالمزيد من الإبداع الكندي. كما ستؤدي إلى التعريف بكندا بشكل أكثر لدى المستثمرين الأوروبيين الذين يحتلون المرتبة الثانية بعد الأمريكيين بخصوص مساهماتهم في اقتصادنا وقاعدتنا التكنولوجية. ويمكن تبني نفس الاستراتيجية بشأن اليابان. فالهدف هنا هو إقامة إطار اقتصادي جديد بين كندا واليابان يخلق فرصا متبادلة في ميدان التجارة والاستثمار، خصوصا في الصناعات القائمة على التكنولوجيا المكثفة. فبتعميق علاقاتنا الاقتصادية

تنمية الازدهار العالمي

حققت كندا بفضل تكيفها مع العولمة والتزامنا بالتجارة الحرة مستويات ممتازة من الثراء الوطني. كما أننا نجحنا في إدارة ذلك الثراء إدارة جيدة. وقد أدت السياسة المالية الحكيمة التي اتبعناها إلى سلسلة من الفائضات ساعدتنا على تقليص ديوننا. وهذا الأساس يمنحنا حرية اتخاذ خيارات تحدد معالمنا كدولة ووطن.

لكن لا يمكننا أن نعتبر هذه الوضعية التي نحسد عليها من البديهيات. فللازدهار صلة وثيقة بالعلاقات الدولية وهذه الأخيرة تتغير تغيرا سريعا. كانت الشركات التجارية من قبل تتبع نموذجا مركزيا واحدا وكانت موجودة في عدد محدود من الدول وكان الهدف من التصدير هو تلبية الطلب الدولي. أما اليوم، فتمتد أنشطة الشركات التجارية ومشاريعها وراء الحدود الوطنية ليس فقط من أجل النفاذ والوصول إلى الأسواق، لكن، والاهم من ذلك ، من أجل تحويل عناصر قيمة سلسلة مجموعة الشركات إلى المكان الذي يدر ربحا اكثر. لقد أصبح قطاع التجارة قطاعا لامركزيا حيث تتم عملية الإنتاج والتوزيع والإدارة المالية لشركة واحدة في العديد من مناطق العالم. ويمكن الآن توزيع مهام التصميم وصناعة الأجزاء والتركيب وخدمات ما بعد البيع على مجموعة من الشركاء التجاريين.

ورغم أن الصادرات تظل مهمة لاقتصادنا حيث أنها تمثل 40 في المائة من اقتصادنا، فإنها لا تمثل سوى جزء واحد من الصورة. فقد أصبح الاستثمار الآن المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. فالاستثمار في تنمية المهارات والكفاءات والتكنولوجيا والبيئة التحتية هو أساسي لتحسين قدرتنا التنافسية. فالعديد من الأنشطة التجارية التي نستفيد منها تحدث من خلال فروع الشركات الكندية الموزعة في جميع أنحاء العالم. فتأمين الاستثمار في الأسواق الخارجية وجذب رؤوس الأموال إلى بلادنا أمر ضروري لمصالح كندا. وكذلك هو الأمر بالنسبة للعوامل الأخرى التي تهم التجارة الدولية مثل الإطارات الحكومية للعلم والتكنولوجيا والقضايا الأخرى الدقيقة مثل ربط خطوط جوية مباشرة. مجمل القول إن تحقيق الازدهار الدولي لم يعد مجرد عملية التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية.

تعزيز قدرة كندا التنافسية العالمية

رغم أن القطاع الخاص هو المولد الرئيسي للثراء بالنسبة للكنديين، فإننا لا نتوقع أن نستفيد من التجارة الدولية إلا إذا قمنا بوضع الإطار الاقتصادي الوطني الصحيح. بالفعل، إن محرك المنافسة الوطنية والمنافسة الدولية هو واحد: ونعني بذلك اقتصادنا، ويجب على كل طرف فيه أن يحصل على الدعم من بيئة تجارية تنافسية مفتوحة وآمنة داخل كندا.

وهذا الأمر يبدأ أولا بشعبنا. فالحفاظ على عمالة ماهرة ذات كفاءة هو عنصر أساسي في أي اقتصاد منتج وتنافسي. وهذا يعني توفير فرص دائمة للتعليم للكنديين والاستفادة من حيوية سكاننا المهاجرين الذين سيشكلون مصدر النمو الصافي لعمالتنا في العقد المقبل. وفي محاولتنا لملء النقص الحاصل في العمالة، نواجه منافسة حادة في الحصول على أشخاص ذوي كفاءات عالية. ومن شأن سياسات الهجرة التقدمية وهياكل الدعم الأكثر شمولية أن تشجع المزيد من الأشخاص على اختيار كندا للاستقرار فيها وتضمن نجاحهم عندما يصلون إلى هنا. إن ربط علاقات دولية بين الطلبة وأساتذة الجامعات

أولويات الحكومة الكندية

تحقيق الإطار الاقتصادي الصحيح داخل كندا.

أهم المبادرات

- تسهيل اندماج المهاجرين من خلال وضع برامج جديدة مثل وضع قواعد جديدة خاصة بالمهاجرين، والاعتراف بالمؤهلات والتدريب والدعم.
- تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية الخارجية المعنية بالأنظمة الذكية.
- التشجيع على عولمة التربية والتعليم من خلال برامج تبادل الطلبة وعقد روابط مباشرة مع المؤسسات التعليمية.
- دعم الشراكات العلمية والتكنولوجية الدولية التي تقوم بها الشركات الكندية ومعاهد البحث مع شركاء في الدول الأخرى، خصوصا الصين والهند.

المساهمة الفعلية على الصعيد العالمي

أولويات الحكومة الكندية

منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وخفض مخزون أسلحة الدمار الشامل الراهن.

تقوية الأنظمة الدولية الخاصة بمراقبة تصدير التكنولوجيات التي تساهم في نشر أسلحة الدمار الشامل وبناء قدرات البلدان على فرض هذه الأنظمة.

أهم المبادرات

- حماية الموانئ الكندية والحيلولة دون استخدامها في أنشطة غير مشروعة، بما في ذلك تهريب المخدرات والأسلحة ومواد التهريب الأخرى.
- الاشتراك في مهام تدريب مشتركة وتبادل المعلومات مع شركاء آخرين في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.
- توسيع برنامج مجموعة البلدان الثمانية المعني بالشراكة العالمية.
- استخدام مؤتمر المراجعة والتنقيح للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة 2005 لدعم التزام المعاهدة بعدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.
- المساهمة بالتكنولوجيا الكندية في تعزيز آليات التحقق وامتثال المجتمع الدولي بخصوص أسلحة الدمار الشامل.
- استخدام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بنزع السلاح لإعادة فتح الحوار مع دول مهمة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

أمين عام الأمم المتحدة لتحسين نظام الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة وتحسين نظامنا للاستجابة تمشيا مع مبادئ وممارسات المنح الإنسانية.

محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل

مازال المجتمع الدولي يواجه خطر استخدام إحدى الدول أو المنظمات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل سواء الكيميائية منها أو النووية أو البيولوجية. وغالبا ما تكون التوترات الإقليمية – مثلا في الشرق الأوسط والتوتر بين الهند وباكستان وفي شبه القارة الكورية– والمحاولات الضالة لاكتساب الهيبة الدولية هي الدافع وراء الرغبة في اقتناء هذه الأسلحة. ويبحث الإرهابيون، الذين ، حتى هذه اللحظة ركزوا أساليبهم على السيارات المفخخة والعمليات الانتحارية ، يبحثون الآن عن وسائل جديدة لإلحاق أكبر قدر من الضرر والدمار بضحاياهم. فقد يخلف هجوم بمثل هذه الأسلحة أثارا كبيرة على كندا بغض النظر عن المنطقة التي قد يحدث فيها هذا الهجوم في العالم.

ويتعرض نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركنه وعماده، إلى ضغوط . فقد فضل العديد من الدول البقاء خارج المعاهدة، وتبادل العديد منهم المواد والخبرة النووية. وتؤكد التقارير الأخيرة بشأن شبكات تهريب المواد النووية البعد التجاري المتنامي لانتشار هذه الأسلحة . وعلاوة على ذلك ، أصبحت وسائل إطلاق هذه الأسلحة الفتاكة سهلة المنال سواء أكانت على شكل صواريخ طويلة المدى أو وسائل غير تقليدية مثل حاويات الشحن . فالمجتمع الدولي في أمس الحاجة إلى طرق أشد لمنع هذه الأسلحة – في البحر والبر والجو – وآليات قانونية جديدة لتسهيل تفتيش السفن والشاحنات والطائرات المشتبه بها.

ومن الضروري أيضا القيام بعمل دولي مشترك لإعادة فعالية أنظمة الحد من التسلح والحفاظ على ثقة السواد الأعظم من الدول التي تؤيد هذا الاجراء الآن. وهنا، وفي إطار جهود أوسع لمحاربة الانتشار، لدينا امتيازا طبيعيا للمقارنة. فقد لعبت كندا دورا رئيسيا في عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في مجموعة البلدان الصناعية الثمانية الكبرى وفي المحافل الأخرى مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي نترأس الآن مجلس المحافظين التابع لها. لقد لعبنا دورا هاما في تشديد القيود الدولية على تحويل ونقل التكنولوجيا النووية الحساسة، وتحسين المعاهدات الراهنة، وإقامة تكتلات مع دول رئيسية في عدة قضايا كقضية إيران وكوريا الشمالية. وسستستمر مشاركتنا النشطة، سواء من خلال توجيهنا لبرنامج الشراكة العالمية للحد من خطر اقتناء الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل في الاتحاد السوفياتي السابق أو من خلال تعاوننا مع روسيا لتدمير فائض المواد الانشطارية. فأمن كندا يتوقف على ذلك.

المساهمة الفعلية على الصعيد العالمي

التي لديها الكفاءات المطلوبة. وسيتم إرسالهم من قبل المسؤولين بما في ذلك الجيش أو الوكالة الكندية للتنمية الدولية.

وعلاوة على ذلك ذلك، تم إنشاء "صندوق السلام والأمن العالمي" في وزارة الشؤون الخارجية الكندية لتقديم المساعدة في ميدان الأمن للدول العاجزة والضعيفة الفاشلة والهشة، وكذلك الموارد الضرورية لدعم عملية تثبيت الاستقرار والانتعاش بعد فترة النزاع. وقد تم تخصيص مبلغ 500 مليون دولار كندي لهذا الصندوق على مدى خمس سنوات.

لقد أصبحت عمليات إعادة النظام في الدول العاجزة والضعيفة تطرح تحديات بالنسبة للقوات المسلحة الكندية منذ نهاية الحرب الباردة. ففي العديد من الحالات، يجب على أفراد قواتنا العمل في مسارح صعبة يختلط فيها المدنيون بالقوات الصديقة والمحايدة والمعادية. ففي مثل هذه الحالات، من الواجب اللجوء إلى التفاوض والتوافق وكذلك فهم الثقافات والممارسات الأخرى. ورغم هذه الضغوط، تكتسب القوات الكندية سمعة عالمية مرموقة كإحدى أفضل جيوش العالم. فقدرة القوات الكندية على فهم الأمور الدقيقة في مواضع النزاعات وقدرتها على الانتقال دون مشاكل من دور القتال إلى دور تثبيت الاستقرار تعتبر ميزة مقارنة معترف بها عند مقارنتها بغيرها . ولهذا السبب هناك طلب كبير على أفراد قواتنا الرجال منهم والنساء في الخارج.

للحفاظ على هذه المكانة، وللقيام بالمهام الضرورية لحماية الكنديين وبناء الأمن العالمي، يجب على القوات الكندية أن تتبنى التكنولوجيات والمفاهيم والأفكار الجديدة. فالصلة وقدرة الاستجابة والفعالية هي مبادئ ستوجه كل شيء يفعلونه. وفي المقابل، ستقدم لهم الحكومة الكندية والمواطنين الكنديين الدعم والوسائل الضرورية للقيام بمهامهم. ولهذه الغاية، خصصت ميزانية فبراير/شباط 2005 مبلغا إضافيا قدره 13 مليار دولار كندي للقوات الكندية على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهي أكبر زيادة في نفقات الدفاع في 20 سنة. ويعتبر ذلك نقطة تحول مهمة لمستقبل قواتنا، وبصفة أشمل، للصورة التي ترسمها كندا لنفسها على الساحة الدولية. فبفضل الاستثمارات الراهنة، تستطيع القوات الكندية أن تطور الخبرة والمهارات التي يحتاج إليها الكنديون والعالم.

وكجزء من خطتنا الشاملة لمعالجة مشكلة فشل الدول، ستتخذ كندا الإجراءات المناسبة للمساعدة على معالجة تشرد المدنيين القهري داخل بلادهم وعبر الحدود. وتعتبر كندا رائدة وخبيرة في شؤون اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. فنحن ندعو إلى تأمين الحماية القانونية والجسدية للأشخاص المتضررين، وتقديم المساعدة المادية، والمشاركة في الجهود الدبلوماسية لحل أسباب محنتهم، ودعم الحلول الدائمة وإعادة بناء المجتمعات ما بعد فترة النزاع. ويعتمد موقفنا هذا على الواجبات الدولية الراسخة ويعكس رغبة الكنديين القوية في المساهمة الفعلية على الصعيد الدولي. إن قيامنا بإعادة توطين اللاجئين داخل كندا يقدم حلا دائما ويبرهن على التزامنا بتقاسم المسؤوليات مع الدول التي تأوي أعدادا كبيرة من الأشخاص المشردين.

ستضع كندا نظاما وطنيا للجوء يكون أكثر سرعة وفعالية ويتميز بالنزاهة ويحظى بثقة الشعب والشركاء. سنتعاون مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى من أجل تأمين المزيد من الحماية للاجئين والأشخاص المشردين داخليا والسكان الآخرين المتضررين من جراء الحرب. وكجزء من هذه الجهود، ستستمر كندا في تقديم الدعم القوي للمجهودات التي يقوم بها

أولويات الحكومة الكندية

الحفاظ على قدرة القوات المسلحة الكندية على القتال مع التركيز على تحديات إعادة السلم والاستقرار إلى الدول العاجزة والضعيفة.

أهم المبادرات

- التركيز على العمليات المتكاملة من أجل نشر المزيج الأفضل من القوات في المكان المناسب، وفي الوقت المناسب لتحقيق أفضل النتائج.
- إضافة 5 آلاف جندي في القوات النظامية، أي مضاعفة قدرة الجيش على الانتشار والقيام بعمليات ما وراء البحار.
- تجهيز القوات الكندية للقيام بمهامها في الخارج، من خلال مبادرات مثل مبادرة دعم السفن المشتركة Joint Support Ships ومبادرة نظام المدفع المتنقل Mobile Gun System وضمان الحصول على النقل الجوي.
- مواصلة مراجعة وتحديث قدرات القوات المسلحة الكندية.

دعم استقرار الدول الفاشلة أو الهشة

إن من بين أكبر الأخطار الأمنية المعاصرة التي تواجهنا اليوم نابع من عدد كبير من الدول العاجزة والدول ذات الإدارة السيئة. وتطرح مثل هذه الدول تحديا مزدوجا بالنسبة لكندا، حيث تؤدي مشكلة تدفق اللاجئين الناتجة عن ذلك الوضع ليس فحسب إلى كارثة إنسانية بل أيضا زعزعة استقرار الدول المجاورة والمنطقة المجاورة بأسرها. والأدهى من ذلك، فقد أدى ضعف الدول العاجزة إلى أن تصبح مرتعا لشبكات الإرهاب والإجرام المنظم، ومن شأن ذلك أن يمثل خطرا مباشرا على أمن الكنديين.

إن المسؤولية تجاه المواطنين تقع على عاتق الحكومات الوطنية، لكن عندما تنهار هذه الحكومات، تتقاسم كندا والمجتمع الدولي مسؤولية مساعدة السكان الذين هم ضحايا الدولة الفاشلة . وينبغي أن تركز استراتيجية كندا الرامية إلى معالجة التحديات المتعددة التي تطرحها الدول العاجزة والضعيفة، أولا وقبل كل شيء ، الى منع انهيار الدول . وقد تأخذ الإجراءات الواقية عدة أشكال ، لكنها بالتأكيد تضم المساعدات الإنمائية التي تهدف إلى بناء مجموعة من المؤسسات والمجتمع المدني والثقافة السياسية المناسبة لتوطيد الأمن والازدهار. كما أن توفير الخدمات الصحية والتعليمية المناسبة بالإضافة إلى قطاع خاص نابض بالنشاط والحيوية ، كلها تعتبر أركان للسلام والاستقرار.

عندما تبدأ الأوضاع الخطيرة في دولة ما في الظهور ، يجب على أعضاء المجتمع الدولي أن يملكوا القدرة على التدخل السريع لتثبيت الوضع في الميدان وإعادة الأمن إلى السكان المحليين. إن دمج العمليات العسكرية بالمساعدة المدنية هو جانب أساسي في عملية التدخل. كما أن وجود آلية تمويل مرنة قادرة على الاستجابة بشكل سريع للاحتياجات الانسانية الملحة والعاجلة.

وتقوم كندا بدور ريادي في مساعدة الناس في مناطق النزاع على استعادة الاستقرار وبناء سلام دائم. ستقوم الحكومة بتعبئة المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الإفريقية، لوضع حد للتطهير العرقي والانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان في منطقة دارفور بالسودان. فبالإضافة إلى المساعدة الإنسانية للسودانيين، تقوم كندا بتقديم الدعم المالي للمحكمة الجنائية الدولية لملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب الذين ارتكبوا جرائم حرب في دارفور، وتقديم التدريب وأنواع أخرى من المساعدة لعمليات السلام التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي. وفي الشرق الأوسط، ستشجع كندا البوادر الأولى للسلام التي تظهر بين إسرائيل والفلسطينيين وذلك عن طريق مساعدة السلطة الفلسطينية على القيام بالإصلاحات الاجتماعية، والاقتصادية والأمنية. وفي أفغانستان، التي ساهمت فيها كندا مساهمة كبيرة انطلاقا من العمل العسكري إلى دعم الانتخابات، سننشئ قريبا "فريق الإعمار الإقليمي" في قندهار، الذي سيجمع بين وسائلنا الدبلوماسية والعسكرية والإنمائية من أجل توفير حياة أفضل للسكان المحليين. وقد طبقنا هذا المنهج المتكامل الجديد في هايتي حيث نقوم بإعادة بناء قوة شرطة ذات كفاءة ومصداقية. وفي العراق، ستستمر كندا في لعب دور كبير في إعادة الإعمار والتنمية وترأس لجنة المانحين الدوليين الخاصة بهذا البلد.

وبالاعتماد على تجربتنا في الأزمات الدولية الأخيرة، وعلى الخصوص، كارثة تسونامي التي ضربت منطقة المحيط الهادي، ستقوم الحكومة بإنشاء "قوة مهام تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار" لضمان تخطيط بعيد الأجل للاستجابات المبكرة للأزمات الدولية ولضمان توفير المهارات والخبرات المطلوبة في الوقت المناسب. وستستخدم المنظمات الراهنة لتوفير الخبراء والأفراد والمجموعات

أولويات الحكومة الكندية

إنشاء فريق المهام المعني بتثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار (START) لتخطيط وتنسيق التدخل السريع والمتكامل للمدنيين في حالة الأزمات الدولية.

أهم المبادرات

- عقد روابط وعلاقات بين فريق المهام المعني بتثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار (START) وأهم الوزارات الشريكة، لاسيما وزارة الدفاع الوطني والوكالة الكندية للتنمية الدولية.
- إنشاء "صندوق السلام والأمن العالمي" لدعم فريق المهام "ستارت" ودعم التدخلات السريعة الأخرى التي تقوم بها المجموعات المدنية في حالة الأزمات.
- عقد روابط مع نظرائنا في فرق المهام في الدول الشريكة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

المساهمة الفعلية على الصعيد العالمي

وقت واحد. قد تشترك قواتنا المسلحة في القتال ضد مليشيا مدججة بالسلاح في أحد أحياء المدينة، وقد تشترك في عمليات تثبيت الاستقرار في الحي المجاور، وتقوم بعمليات الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار في الحي الثالث. وقد يتم الانتقال من مهمة إلى أخرى في رمشة عين. وقد تمت البرهنة على قدرة القوات الكندية على خوض "حرب الثلاثة أحياء" في مناطق عمليات متفرقة مثل البوسنة وأفغانستان. إن إعادة استثمار الحكومة في القوات المسلحة الكندية سيضمن استمرارها في التمتع بسمعة مرموقة كقوة متعددة الأغراض قادرة على العمل في تلك البيئات المعقدة الثلاث.

وبما أن الفرق بين ما هو داخلي وما هو دولي مازال يتقلص، فيجب على السياسية الكندية الخاصة بالدفاع والأمن أن تتغير. في الحاضر، تمتد خطوط المواجهة من شوارع كابول إلى خطوط السكة الحديدية في مدريد وإلى مدننا الكندية. سيتم مواجهة الأخطار الجديدة باتباع نهج استشرافي ومتكامل – يشمل جميع الوزارات وجميع مستويات الحكومة – ويهدف إلى حماية الكنديين والمساهمة في الأمن العالمي. وأمام هذه المجموعة من التحديات والاستجابات الممكنة، ستسعى الحكومة الكندية إلى المساهمة الفعلية في ثلاثة ميادين: محاربة الإرهاب العالمي؛ ودعم استقرار الدول العاجزة والضعيفة ؛ ومحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

محاربة الإرهاب

خلال السنوات الخمس الماضية، امتدت الشبكات الإرهابية واحتدمت هجماتها على المدنيين الأبرياء في جميع أنحاء العالم. فالهجمات التي تعرضت لها مدينة نيويورك وبالي ومدريد برهنت على أن مجموعة صغيرة من الإرهابيين المُصرين والمصممين، رغم بساطة الموارد التي تملكها، قادرة على زرع الموت والدمار في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى الأضرار والمعاناة البشرية المباشرة التي تخلفها مثل هذه الهجمات فان للإرهاب نتائج أخرى طويلة الأجل، مما قد يؤدي إلى تراجع التنمية الاقتصادية وعرقلة حركة تنقل التجارة والمبادلات الحرة. كما أنها قد تؤدي إلى زعزعة استقرار بعض الحكومات وتدفعهم إلى تبني سياسات دفاعية تؤدي إلى تقييد الحقوق الديموقراطية والحريات. وقد تؤدي إلى تدمير روح التوافق التي هي أساسية في تسوية النزاعات القديمة.

إن مواجهة هذا الخطر يحتاج إلى استراتيجية شاملة، تشمل من بين ما تشمل، وسائل إكراهية. وستستخدم كندا، بالتعاون مع الدول التي لديها أفكار مشابهة، كل وسيلة متاحة لديها: جمع المعلومات الاستخبارية، وتنفيذ القانون، والوسائل المالية والقوة العسكرية. سنضمن بأن منهجنا يتماشى والقيم الديموقراطية التي نعتز بها ويحترم الحريات المدنية احتراما كبيرا.

نحن نؤمن بأن أفضل سلاح ضد تجنيد الإرهابيين هو دعم الحكومات الديموقراطية المسؤولة التي تحترم حقوق الإنسان، وتفسح المجال للمعارضة السلمية، وتحقق تطلعات شعوبها. ولدعم الحلول الدائمة، سنسعى إلى تبادل خبرتنا في مجالات مثل أمن الحدود، وتنفيذ القانون، وحماية البنى التحتية الأساسية مع تلك الدول التي ترغب في تنمية قدرتها على محاربة الإرهاب. وأخيرا، ستكون القوات الكندية على أهبة الاستعداد للمشاركة في المهام العسكرية ضد شبكات الإرهاب أو ضد الدول التي تؤويهم كلما اقتضت الضرورة.

أولويات الحكومة الكندية

المساهمة في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الحلف الأطلسي ومجموعة البلدان الثمانية من أجل محاربة المنظمات الإرهابية واستئصال شبكات دعمها.

أهم المبادرات

- رفع حجم المساهمات الدبلوماسية الكندية بخصوص تسوية النزاعات الإقليمية التي يستغلها الإرهابيون لحشد الدعم.
- الإصرار على التنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية لمحاربة الإرهاب وتمويل الإرهابيين.
- تقديم المساعدة الفنية للدول التي ترغب في محاربة الإرهاب من خلال برنامج جديد لتقوية القدرات المناهضة للإرهاب، تابع لوزارة الشؤون الخارجية.
- الرفع من قدرة القوات المسلحة الكندية على المشاركة مع الحلفاء في عمليات محاربة الإرهاب.

المساهمة الفعلية على الصعيد العالمي

إن الالتزام الدولي المتزايد بالتشبث بحقوق الإنسان والديموقراطية وسلطة القانون يعد أهم حدث في عصرنا يبشر بمستقبل أفضل . فهو يعد بتحقيق مستويات من الثراء والأمن وجودة للحياة لا سابق لها . لقد ظهرت أخطار جديدة من مصادر غير تقليدية . ويبقى الأمن والرخاء حلما صعب التحقيق بالنسبة للعديد من سكان العالم ، وغالبا ما تتعرض الأنظمة الديموقراطية للهجوم. وتعاني مؤسسات الإدارة العالمية الحالية صعوبة في معالجة القضايا المعقدة وفي بعض الأحيان تفشل في إبراز مبادئ الشفافية والمساءلة.

فأثناء معالجتنا لهذه القضايا المحيرة، سنعمل على تسخير خبراتنا التي يحتاجها العالم للاستفادة منها. وينطبق هذا الأمر على الدول الضعيفة؛ فعندما تنهار إحدى هذه الدول لا يؤدي ذلك إلى حدوث طوارئ إنسانية فحسب بل يؤدي أيضا إلى أخطار أمنية أوسع . فبدون التقليل من صعوبة مساعدة هذه المجتمعات ، فان بامكان كندا أن تقوم بمساهمة متميزة من خلال اتباع نهج متكامل يتألف من ثلاث مراحل: تثبيت الأمن من خلال الانتشار السريع لقواتنا العسكرية وشرطتنا؛ دعم الإدارة والحكم عن طريق مساهماتنا مثل منظمتنا الجديدة "كندا كوربس"؛ والانعاش الاقتصادي والاجتماعي من خلال المساعدة الإنمائية والمبادرات الابتكارية لتنمية القطاع الخاص . فهذه الجهود المتظافرة الموجهة لاهداف محددة تعتبر صورة مصغرة لاستراتيجيتنا الدولية الشاملة. فكندا قادرة على أن تلعب دورا مهما في العالم مع الحفاظ على مصالحها الوطنية.

بناء عالم أكثر أمنا

منذ المراجعة الأخيرة التي قامت بها كندا بشأن سياستها الخارجية ومنذ صدور "الكتاب الأبيض" الخاص بالدفاع، شهد العالم فترة من التغيير وعدم اليقين. وبعد خمس عشرة عاما على سقوط جدار برلين، وانتهاء الهيكلية القديمة الثنائية القطب، مازالت معالم نظام عالمنا الجديد قيد الإنشاء. ربما انتصر الغرب في الحرب الباردة، لكن ذلك النصر لم يؤد إلى فترة من الاستقرار العالمي. ففي سنة 2005، نعلم من خلال تجربة مريرة بأن أخطر تحدياتنا الأمنية – في الحاضر والمستقبل– تتعدى الحروب التي تنشب بين دولة ما مع دولة او دول اخرى .فالأخطار التي تواجهنا تأتي من جهات لا تنتسب إلى الدولة لكن لها تأثيرا مباشرا على المدنيين الأبرياء.

وتعتبر العولمة المحرك الأساسي لهذا التغيير – فقد أحدثت انفجارا وتنقلا سريعا للمعلومات والتكنولوجيا والأشخاص والبضائع والخدمات والمعرفة عبر الحدود. وأدت هذه العمليات إلى عالم أصغر وأكثر ترابطا. لقد ساعد هذا الترابط على الازدهار وخلق إحساس متنام بالمجتمع الدولي. لكنه سيف ذو حدين. فرغم أن قوة العولمة قد تم الاعتراف بها في العقد الأخير، الا اننا لا نفهم حقا قدرتها على خلق المشاكل بقدر ما هي قادرة على إحداث تغيير إيجابي. فالعولمة تساعد على تفشي الأمراض الفتاكة وامتلاك الأسلحة القاتلة. وهي تعني أيضا أن انهيار قدرة دولة ما في إحدى مناطق العالم قد يعرضنا جميعا إلى خطر الجماعات الإرهابية والإجرامية العابرة للحدود. لقد كانت دولة واحدة، وهي أفغانستان، المنصة الخلفية للتحضير لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر المؤلمة – وهي أحداث أيقظت الكنديين على الحقيقة الجديدة والباع الطويل الذي يملكه الإرهاب العالمي.

وتتفق كندا مع الآراء التي تم التعبير عنها في التقارير الأخيرة للفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة والتي تقول إن الدول ذات السيادة هي خط المواجهة للتصدي لجميع الأخطار – القديم منها والجديد. لكن الدول لم تعد قادرة على التحرك بمفردها. كما أنها لا تستطيع أن تستخدم حدودها ذات السيادة كذريعة للسماح بوقوع الأفعال التي تخالف الأمن الإنساني أو تساهم في زعزعة الاستقرار العالمي. فهناك حقيقة لا يمكن إنكارها: وهي أن الأمن في القرن الحادي والعشرين هو مصلحة مشتركة ومسؤولية مشتركة.

إننا سنعتمد اعتمادا كبيرا على قواتنا المسلحة الكندية للمساهمة في إحلال الأمن في العالم. وهذا دور لا يخفى على القوات العسكرية الكندية. فقد قام جنودنا الرجال منهم والنساء بمهام رائعة نيابة عن الكنديين خلال العقود الماضية. ومنذ سنة 1990، تضاعفت قدرة قواتنا المسلحة العملية، أي عدد وحجم المهام التي قامت بها مقارنة مع عدد أفراد القوات المسلحة المتوفرة، ثلاث مرات عما كانت عليه في الفترة ما بين 1945 و1989. ولم يتوقع "الكتاب الأبيض" الخاص بالدفاع لسنة 1994 هذا الارتفاع في الأنشطة العسكرية. ففي السنوات الأخيرة، قمنا بنشر جنودنا في مختلف أرجاء العالم، وشاركنا في أخطر وأعقد المهام التي وضعت مهارة جندونا وتدريبهم وعتادهم على المحك. لقد ضحى بعض جنودنا بحياتهم وبعضهم أصيبوا بجراح.

وأفضل صورة التي تلخص الوضع العملي الحالي لقواتنا المسلحة هي صورة "حرب الثلاثة أحياء". فهناك المزيد من التداخل بين المهام التي يطلب من أفراد قواتنا القيام بها في

إنعاش شركاتنا في أمريكا الشمالية

على اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية، تضاعفت صادراتنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ضعفين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، واليوم تمثل هذه الصادرات أكثر من 80 في المائة من مجموع صادراتنا. ورغم أن حجم المبادلات التجارية الأمريكية الموجهة نحو كندا هو أصغر، فقد أصبحت كندا اليوم أكبر سوق للتصدير بالنسبة لـ 38 ولاية أمريكية من بين 50 ولاية. وتبلغ قيمة المبادلات التجارية من البضائع والخدمات التي تعبر الحدود كل يوم 1.8 مليار دولار تقريبا، توازيها حركة يومية لعبور الحدود يقوم بها تقريبا نصف مليون شخص و37 ألف شاحنة في اليوم.

اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية هي اتفاقية حية يمكنها أن تتكيف مع الظروف المتغيرة. بالفعل سنعمل لكي تظل هذه الاتفاقية تتكيف مع مرور الزمن مع الظروف المتغيرة وذلك بضمان استمراريتها كإطار اقتصادي لأمريكا الشمالية يضمن ويحسن النفاذ والوصول إلى للأسواق الأمريكية، ويساعد على خفض تكاليف التصدير، ويذكي المنافسة ويزيل الإجراءات البيروقراطية المفرطة. سنبني على الشراكات الثنائية والثلاثية التي نحن طرف فيها الآن، والتي كانت آخرها شراكة الأمن والازدهار لأمريكا الشمالية التي أبرمها قادة اتفاقية المبادلات الحرة لأمريكا الشمالية في اجتماع شهر مارس/آذار 2005. سنناقش مع شركائنا في اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية أي الاساليب او الطرق أفضل لمعالجة هذه القضايا : الطرق والاساليب الثنائية أو الثلاثية فليست جميع القضايا تكتسي نفس الأهمية بالنسبة للدول الثلاث. سنعمل كذلك على جعل ممارسات فض النزاعات التجارية بيننا وبين الولايات تسير مع واقع مجالنا الاقتصادي المشترك.

ورغم أنه توجد مشاكل جدية وصعبة يجب تسويتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا فيما يتعلق باحترام إجراءات فض الخلافات التجارية– فإن معظم الشؤون التجارية بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية خالية من أية مشاكل وذلك لصالح مواطني كلا البلدين. ويتعدى هذا الارتفاع في حجم المبادلات التجارية حدود الولايات المتحدة ليصل إلى المكسيك. وفي الواقع فقد كان ارتفاع حجم المبادلات التجارية والاستثمار بين كندا والمكسيك منذ تطبيق اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية أكثر إثارة مما هو عليه مع الولايات المتحدة، كما أن المستقبل الديموغرافي والاقتصادي للمكسيك يشير إلى إمكانية وقدرة أكبر على النمو.

يمكننا أن نحقق المزيد مع بعضنا البعض. إن المصالح الاقتصادية لبلدان اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية تستمر في الاتجاه نحو الانفتاح والتنسيق الأعمق. ولا يمكن لقارتنا أن تظل قادرة على منافسة المناطق الاقتصادية الحيوية الأخرى في العالم إلا باتباع ذلك النهج. فعولمة الإنتاج وكذلك الاستهلاك يعني أنه لا يمكن لأية دولة من دول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أن تعتبر استمرار نجاحها في أي قطاع من القطاعات أمرا مؤكدا.

لقد كشفت السنوات الخمس عشرة الماضية الحافلة بالتفاعل داخل منطقة أمريكا الشمالية عن بعض السياسات والممارسات التي مازالت تقف في طريق المزيد من التجارة والاستثمار المتبادل بين الدول الأطراف. وكجزء من شراكة الأمن والازدهار لأمريكا الشمالية، ستسعى كلا من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك إلى تحسين أمن ورخاء وجودة حياة كافة الشركاء. ولضمان تناسق وفعالية أمننا القاري والترتيبات النظامية، ستتخذ كندا المزيد من الخطوات لضمان أمن الحدود الكندية–الأمريكية وفي الوقت ذاته ستقوم بتحسين التدفق والتنقل بطريقة شرعية قانونية من خلال الاستثمارات في البنية التحتية الخاصة بالحدود ومبادرة التخليص الجمركي البري قبل الوصول إلى الحدود.

وللنجاح في هذه المرحلة الجديدة من التعاون بين دول أمريكا الشمالية، ستستثمر كندا أكثر في مجال البحث والدفاع عن المصالح. إننا ندافع عن مصالحنا الوطنية من خلال معرفة شركائنا الإقليميين معرفة أفضل، وعن طريق وضع وسائل أكثر فعالية للتأثير على توجهات سياساتهم. وقد استجابت الحكومة الكندية لهذه الحاجة عن طريق فتح سبع قنصليات جديدة في أهم المدن الأمريكية مثل مدينة هوستن وفونيكس، وعن طريق إنشاء لجنة وزارية دائمة معنية بالعلاقات الكندية–الأمريكية يترأسها رئيس الوزراء الكندي. لكن مهمة فهم القضايا التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والأولويات التي يسعون إلى تحقيقها لا تقتصر على الحكومة بمفردها. إنها مهمة يجب أن يقوم بها أيضا العديد من الكنديين، سواء في المجالس البرلمانية أو في مكاتب إدارة شركاتنا أو في المنظمات غير الحكومية أو في مراكز البحوث داخل جامعاتنا.

إنعاش شركاتنا في أمريكا الشمالية

تعزيز أمن القارة على تحصين الحدود دون عرقلة التنقل بطريقة شرعية وقانونية للمسافرين والبضائع التي لا تشكل مخاطر كبيرة وعلى تحصين سيادتنا الساحلية والقطبية الشمالية، وتشديد الأمن في معابر الدخول إلى أمريكا الشمالية.

سنبني على أسس النجاح الذي حققه برنامج قيادة الدفاع الفضائي لأمريكا الشمالية (نوراد) وذلك بالمشاركة في مجموعة التخطيط الوطنية الثنائية لإيجاد سبل جديدة لحماية قارتنا ضد الأخطار الجديدة وإعطاء أولوية لمجالات مثل الأمن البحري والاستعداد للطوارئ.

وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، ستركز الحكومة الكندية على هذه الأخطار التي تكتسي أولوية قصوى بالنسبة للمصالح الكندية. وبينما تحترم الحكومة الكندية حق الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ الإجراءات التي تراها أساسية لضمان أمنها ، الا اننا قررنا عدم مشاركة كندا في منظومة الدفاع بالصواريخ البالستية الأمريكية . ورغم ذلك ، سنستمر في اتخاذ قرارات وإجراءات – بمفردنا ومع جيراننا– بشأن أولويات أخرى تتعلق بالدفاع والأمن سواء داخل قارتنا أو على الصعيد الدولي. كما سنستمر في التعاون بشكل نشط لدعم الإجراءات الرامية إلى عدم انتشار الأسلحة والحد من التسلح ونزع السلاح من أجل الحد أو إزالة الخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، والتشبث بسياستنا المناهضة لعسكرة الفضاء.

الازدهار داخل أمريكا الشمالية

تُعد منطقة أمريكا الشمالية مرساة كندا في الاقتصاد العالمي. وتظل هذه الحقيقة نقطة أساسية في السياسية الكندية للتجارة الدولية. فقد أدى عقدين من تحرير التجارة وإعادة هيكلة الاقتصاد وتكييف القطاع الخاص إلى تعميق الاندماج الطبيعي بين العديد من القطاعات الاقتصادية في أمريكا الشمالية. وتحت مظلة اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية واتفاق التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الذي سبقها، ضاعفت كندا مبادلاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 10 في المائة في السنة. ففي هذه المنطقة بالذات ستظهر النتائج الفورية لاقتصادنا في المستقبل.

إن إقامة علاقة صحيحة مع شركائنا في اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية هو اجراء أساسي وضروري لضمان ازدهار الكنديين ورخائهم، والحقائق تغني عن أي تعليق. فمنذ التوقيع

أولويات الحكومة الكندية

جعل كندا منفذا تجاريا جذابا لأولئك الذين يرغبون في إقامة مشاريع في أمريكا الشمالية.

فهم الولايات المتحدة والمكسيك فهما أعمق وفتح قنوات جديدة لتوجيه النفوذ الكندي فيهما.

التعاون مع شركائنا الإقليميين لبناء فضاء اقتصادي تنافسي يسهل التنقل الحر للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص ويحسن جودة حياة كافة سكان أمريكا الشمالية.

أهم المبادرات

- الحفاظ على نزاهة آليات فض النزاعات التجارية في أمريكا الشمالية وتحسين فعاليتها.
- تخفيض التكاليف المتعلقة بقواعد المنشأ بخصوص البضائع المتبادلة بين الشركاء الثلاثة في اتفاقية "نافتا".
- السعي نحو أفضل المعايير والقواعد، على مستوى القارة، التي تشجع على تنافسية الشركات وتضمن صحة وسلامة مواطني أمريكا الشمالية.
- توسيع برامج "فاست" و"نيكسس" من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية الخاصة بعربات الشحن والمسافرين.
- توسيع الشراكات التكنولوجية التي تشجع على استخدام موارد الطاقة في أمريكا الشمالية بشكل نظيف وفعال، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بالفحم النظيف والهيدروجين والطاقة القابلة للتجديد.
- تكثيف جهودنا لترويج مصالحنا مع صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الأمانة البرلمانية والإقليمية لكندا في واشنطن التي تم فتحها مؤخرا وتوسيع حضورنا القنصلي في الولايات المتحدة.
- تحسين القدرة الكندية في ميدان البحوث والسياسات التجارية من خلال إنشاء شبكات مثل "محفل أمريكا الشمالية".

إنعاش شركاتنا في أمريكا الشمالية

أولويات الحكومة الكندية

حماية كندا والكنديين عن طريق تطبيق السياسة الأمنية الوطنية الجديدة وتحديث منهج القوات الكندية فيما يتعلق بالعمليات الداخلية.

أهم المبادرات

- إعادة النظر في هياكل القيادة من أجل إنشاء قيادة عملية وطنية موحدة تُدعى "القيادة الكندية" تعكس الأولوية الجديدة الممنوحة للعمليات الداخلية.
- تحسين القدرات الكندية فيما يخص المراقبة البحرية والبرية والجوية والفضائية.
- الرفع من قدرة القوات الكندية لمراقبة الأحداث في القطب الشمالي والتدخل إذا اقتضى الحال.
- تعزيز قدرة القوات المسلحة الكندية لمواجهة الأعمال الإرهابية داخل الاراضي الكندية من خلال توسيع وحدة محاربة الإرهاب (قوة المهام المشتركة 2) والمجموعة المشتركة للدفاع النووي والبيولوجي والكيميائي.
- الاعتماد على الكفاءات الداخلية لقوات الاحتياط وذلك بتجنيد 3 آلاف فرد إضافي.

نسبة المقاومة لعدد مرتفع من أدوية المضادات الحيوية. لذلك أصبحت الصحة العامة أولوية من أولويات الأمن بالنسبة للمجتمع العالمي، كما تشهد على ذلك المكانة المرموقة التي يحظى بها تقرير الفريق الرفيع المستوى للأمين العالم للأمم المتحدة الذي تم إصداره مؤخرا.

وقد برهنت الحكومة الكندية عن عزمها على معالجة التحديات الأمنية المتغيرة التي تواجه الكنديين، حيث استثمرت مبلغ 8 مليار دولار كندي في الاجراءات الامنية منذ الحادي عشر من سبتمبر/ايلول. وقد ضاعفت الطائرات المقاتلة الكندية التابعة للقوات المسلحة الجوية الكندية أنشطتها لحماية الأجواء الكندية. وضاعفت قواتنا البحرية من عملياتها الدورية في مياهنا الإقليمية. وفي إطار أول استراتيجية شاملة خاصة بالشمال الكندي، قامت كندا بتأكيد وتثبيت سيادتها على منطقة الشمال وتتعاون الآن مع مجلس المنطقة القطبية الشمالية والبلدان المحيطة بالقطب الشمالي لحماية سكان منطقة القطب الشمالي وبيئته الهشة. وفي شهر أبريل/نيسان 2004، اتخذت الحكومة الكندية خطوات إضافية لتحسين أمن الكنديين وذلك بصياغة أول سياسة كندية للأمن الوطني في تاريخ كندا وإنشاء وزارة جديدة تسمى وزارة السلامة العامة والاستعداد للطوارئ. وتشمل السياسة الكندية للأمن الوطني توجيهات بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها في ميدان المخابرات وتقييم المخاطر والتخطيط للطوارئ والصحة العامة وأمن الحدود.

وتعتبر هذه الإجراءات، رغم أهميتها، خطوة أولية ضمن عملية تحول أكثر شمولية. ويطلب الكنديون من حكومتهم بأن تبقى يقظة في الدفاع عن المواطنين الكنديين والسيادة الكندية على حد سواء. فأولى الأولويات الملقاة على عاتق القوات الكندية هي الدفاع عن كندا وحمايتها. لقد أصبحت أمريكا الشمالية مسرحا للعمليات في حق ذاتها، فينبغي لسياستنا الخاصة بالدفاع والأمن أن تتكيف مع هذه الحقيقة. وأصبحت الأهداف الرئيسية هي اكتشاف وتوقع الأخطار في وقت مبكر قدر المستطاع وتحليل مدى تأثير هذه الأخطار على الكنديين في أسرع وقت ممكن ومعالجة هذه الأخطار بالمزيج المناسب من الموارد العسكرية وغير العسكرية. ولبلوغ هذه الأهداف، يجب إنشاء قيادة عامة وطنية عملية (القيادة الكندية) تساعد القوات الكندية على القيام بمسؤولياتها الأساسية المتمثلة في الدفاع عن الكنديين في كندا بشكل أكثر فعالية.

وستتعاون الحكومة الكندية بشكل وثيق مع الشركاء الإقليميين في ضمان أمن أمريكا الشمالية. وهنا ستكون علاقة الدفاع بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية كحجر الأساس الذي تقوم عليه الترتيبات التي تعود بالنفع على كلا البلدين والتي تستطيع مواجهة الأخطار المعاصرة. إنه في مصلحة كندا الوطنية أن تستمر في التحاور والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الإجراءات التي تمس مباشرة إقليم كندا ومواطنيها ، وبأن نحتفظ بقدرتنا على التأثير في عملية الدفاع عن قارة أمريكا الشمالية. إن إعلان الحدود الذكية لسنة 2001 وإنشاء مجموعة التعاون الوطنية الثنائية في سنة 2002 والبيان المشترك لرئيس الوزراء الكندي بول مارتن والرئيس الأمريكي جورج بوش في سنة 2004 بشأن الأمن المشترك والرخاء المشترك كلها تبرهن على رغبة كندا ونيتها في فعل ذلك. ستركز الجهود الكندية الرامية إلى

إنعاش شركاتنا في أمريكا الشمالية

أولويات الحكومة الكندية

التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك لحماية إقليم أمريكا الشمالية وسكانها من أخطار القرن الحادي والعشرين.

أهم المبادرات

- تعزيز التنسيق بين برامج تطبيق وفرض القانون ومحاربة الإرهاب بين البلدان وعبر الحدود.
- مواصلة الجهود المشتركة لبناء حدود القرن الحادي والعشرين التي تساعد على تنقل الأشخاص والبضائع ذات الخطر الضعيف بسرعة وفي الوقت ذاته تقوم باعتراض الأخطار قبل أن تصل إلى أمريكا الشمالية.
- تعزيز الأركان الثلاثة للبنى التحتية الأساسية لأمريكا الشمالية، ألا وهي: شبكات النقل والمواصلات، وموارد الطاقة، وشبكات الاتصالات والاتصالات عبر الإنترنت.
- بناء قدرة ثلاثية الأطراف للتدخل في حالة الطوارئ، لاسيما في حالات الأمراض المعدية.
- التفاوض بشأن تجديد اتفاقية قيادة قوات الدفاع الجوي لأمريكا الشمالية "نوراد" مع اتخاذ إجراءات أخرى لتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان الدفاع البحري والبري.

ضمان أمن القارة

بعد انتهاء الحرب الباردة، ساد الاعتقاد بأن الأمن الوطني لكندا قد تحقق وأننا سنجني بطريقة ما "ثمار السلام"، لكن خمس عشرة سنة بعد انتهاء الحرب الباردة، وقعت أحداث خارج حدودنا وداخلها زعزعت هذا الاعتقاد.

إن هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وما تلاها من أحداث، قد أجبرتنا على إعادة تحديد أهداف الأمن القومي الكندي بشكل كبير. فاحتمال وقوع هجوم إرهابي آخر داخل أمريكا الشمالية يبقى قويا، مما سيضطرنا إلى العيش في حالة من الترقب والتوجس ستدوم سنين طويلة خصوصا وأن شبكات الإرهاب العالمية تبحث عن وسائل جديدة لإلحاق الضرر بالأبرياء.

يشعر بعض الكنديين أنهم نسبيا في منأى عن هذه الأخطار، لكن الحقيقية هي أننا لسنا كذلك. فقد وجه الإرهابيون الذين يبحثون عن أهداف "لينة" ضربة موجعة إلى أولئك الذين تهاونوا ورضوا بالأمر الواقع. لقد ذكرت الجماعات الإرهابية العديد من الدول الغربية، بما في ذلك كندا، في بياناتهم العامة، وتوجد دلائل قاطعة تثبت أن لهذه الجماعات أتباعا داخل بلدنا. إضافة إلى ذلك، سيخلف أي عمل إرهابي كبير في إحدى الدول الشريكة من شركائنا في أمريكا الشمالية نتائج وخيمة محتملة على تنقل الأشخاص والمبادلات التجارية داخل أمريكا الشمالية.

إن ضرورة تغيير مفهومنا للأخطار الأمنية نابع أيضا من ثلاث حقائق تمسنا من قريب. إن التحديات التي قد تواجه سيادتنا واستعدادنا للطوارئ الداخلية كانت تعتبر في الماضي ثانوية بالنسبة لالتزاماتنا العسكرية الخارجية. لكن خلال العقد الأخير، شاركت القوات المسلحة الكندية بالتعاون مع الوزارات الحكومية الأخرى في مجموعة أوسع من الأنشطة شملت مكافحة الصيد غير المشروع في عرض سواحلنا واعتراض السفن التي تحمل المهاجرين غير الشرعيين ومحاربة عمليات تهريب المخدرات. كما ساعدت هذه القوات السلطات المدنية على مواجهة الكوارث الطبيعية المدمرة مثل الفياضانات، والأعاصير، والعواصف الجليدية، وحرائق الغابات وكذلك كارثة تحطم طائرة 111 السويسرية.

وأصبحت متطلبات الأمن والسيادة أكثر إلحاحا بالنسبة للحكومة للسبب الثاني: التغيرات المتوقعة التي ستطرأ على شمال كندا خلال العقدين القادمين. فبالإضافة إلى النشاط الاقتصادي المتنامي في منطقة القطب الشمالي، من المتوقع أن تؤدي تأثيرات تغير المناخ إلى فتح مياه القطب الشمالي أمام الملاحة التجارية بحلول عام 2015. لذلك يجب على كندا أن تراقب ما يجري داخل أراضيها ذات السيادة عن طريق تسخير المزيد من الأموال والوسائل.

وأخيرا، أصبح الكنديون يشعرون بالمزيد من القلق إزاء انتشار الأمراض المعدية مما جعلهم يعتبرون هذه الأمراض إحدى أخطر التهديدات التي تهدد أمنهم في القرن الحادي والعشرين. لقد شاهدنا آثار الانتشار السريع للأمراض المعدية مثل "سارز" و"وست نايل ويعرف بـ غرب النيل" وأنفلونزا الطيور وارتفاع

إنعاش شركاتنا في أمريكا الشمالية

مع مستهل القرن الجديد، تجد كندا نفسها جزءا من شراكة أمريكية شمالية متطورة وناضجة. فالعلاقة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية هي ركن هذه الشراكة وعمادها، فهي قائمة على علاقات اقتصادية وأمنية وشخصية وثيقة يرجع عهدها إلى أكثر من قرنين. وعلى مدى أجيال عديدة، اختلط الكنديون بالأمريكيين بفضل الهجرة وعبور الحدود للعمل والسفر وعن طريق تبادل الأفكار. فالعالم كله يحسدنا على إنجازاتنا المشتركة التي تتمثل في أكبر علاقة تجارية ثنائية بين دولتين في العالم وأطول حدود في العالم غير محروسة في العالم.

لقد أدى التعاون بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق هذه النجاحات رغم الاختلافات الواضحة في القوة بين الدولتين، ودون التفريط في هويتنا الوطنية الكندية وسياساتنا الاجتماعية وقدرتنا على اتخاذ قرارات مستقلة. كل مجتمع يتبع طريقه الخاص به وقد أثبتنا أن إقامة علاقات اقتصادية وطيدة لا يعني فقدان قدرتنا على تحديد مصيرنا. لقد تعلمت كندا أن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون أداة هامة في سبيل تحقيق أهدافنا. لذلك، فإن الاستثمار في إطار دائم لعلاقات التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية هو جوهري وأساسي لمصالح كندا الإقليمية والعالمية.

ولكي نضمن استمرارية الرخاء والأمن لكافة الكنديين, تحتاج كندا إلى شراكة أوسع مع الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك تعكس الظروف الفريدة لقارتنا ورغبة كل بلد في الحفاظ على إنجازاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ودعمها. يجب أن نسير إلى الأمام من منطلق أن أمريكا الشمالية ليست جزيرة. حيث سيتأثر مستقبلها بالدور الذي سيلعبه العمالقة الجدد مثل الصين والهند والاتحاد الأوروبي الذي تتسع عضويته.

ولا يوجد مثيل في العالم لتجربة التعاون الاقتصادي التي بدأت باتفاقية التبادل الحر بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية واستمرت بإبرام اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية. لقد جاء الاندماج الأوروبي بعد سلسلة من الخطوات المتراكمة بدأت بالتبادل الحر وانتهت بالوحدة السياسية بينما اتجه الكنديون وشركاؤهم في أمريكا الشمالية إلى عملية بناء سوق مختلفة. حيث يتم إدارة التعاون من خلال قواعد مشتركة بدل مؤسسات مركزية تعمل بسرعة متباينة حسب طبيعة المشكل الذي يحتاج إلى الحل. ونتيجة لذلك، تعتبر اتفاقية التبادل الحر في أمريكا الشمالية فقط قطعة واحدة من شبكة كبيرة من الترتيبات الرسمية وغير الرسمية التي تستمر في النمو وتغير الشكل.

لقد كانت نتائج النهج البديل الذي اتبعته أمريكا الشمالية ممتازا: لقد فاقت السنوات الخمسة عشر الماضية جميع التوقعات من حيث نمو التجارة الإقليمية والاستثمار. ومنذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، بدأ التركيز أكثر على البعد الأمني مما أدى إلى مستويات غير مسبوقة من التعاون بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك بشأن إدارة شؤون الحدود وحق اللجوء وحماية اللاجئين والإجراءات الرامية إلى محاربة الإرهاب.

واليوم، يجب على كندا أن تتبع استراتيجيتها الإقليمية بالمزيد من الحماس حتى نتمكن من تحقيق هدفنا وهو قارة ينتقل فيها الأشخاص وكذلك البضائع ورأس المال بحرية ويستطيع فيها الأشخاص تحقيق تطلعاتهم المشتركة. وعلى الخصوص، ستقوي كندا علاقاتها الثنائية والثلاثية مع المكسيك لكي تضمن أن شراكة أمريكا الشمالية هي حقا تشمل القارة كلها. إن اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية هي اتفاقية فريدة من نوعها تضم الدول المتقدمة والدولة النامية على حد سواء. لذلك فإن الدروس المستخلصة من تجربة اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية، خصوصا من ناحية قدرتها على تحسين حياة جميع سكان المكسيك وتقوية التحول الديموقراطي الذي يشهده المكسيك، ستكون مهمة ومفيدة لصانعي السياسات في جميع أرجاء العالم.

إن إنعاش شراكة أمريكا الشمالية يتطلب من الحكومة الكندية تقديم مساهمات أكثر أهمية على مستوى الموارد والزعامة السياسية. ويظهر ذلك جليا في شراكة الأمن والازدهار لأمريكا الشمالية التي تم التوقيع عليها في شهر مارس/آذار 2005، والتي تستند على التصريحات الثنائية مع الولايات المتحدة والمكسيك في العام الماضي. وتهدف هذه الشراكة إلى إيجاد السبل العملية لمساعدة مواطني الدول الثلاث على ضمان المزيد من الصحة والسلامة والأمن والرخاء في حياتهم. وبفضل المشاركة النشطة، نستطيع أن نحافظ على حريتنا الوطنية لاتخاذ قراراتنا ونضمن أن تعاوننا يؤتي ثماره. إن الحفاظ على صوتنا القوي في شئون قارة أمريكا الشمالية يتطلب التزامات ملموسة خصوصا في ميدان الأمن، لكننا سنستفيد أيضا حيث سيؤدي ذلك إلى حماية سيادتنا الوطنية وخلق المزيد من الرخاء والازدهار وتعزيز نفوذنا في العالم.

النهج الكندي

الأطراف، يجب على الدول أن تتحمل مسؤوليتها تجاه مواطنيها وتجاه دول أخرى. إن دعمنا لهذه الأولويات الجوهرية الثلاث، ألا وهي الرخاء والأمن والمسؤولية يعكس كيفية ارتباط هذه الأولويات الثلاث ببعضها البعض وكيفية تقوية بعضها البعض. يتوقف مستقبل كندا على مهارتنا في السعي نحو تحقيق جميع هذه الأولويات الثلاث.

لا ينبغي لهذه المهمة الكبيرة أن تثني عزيمتنا وإرادتنا. فقد ساعدتنا تجاربنا داخل حدودنا، وداخل أمريكا الشمالية، وداخل المجتمع العالمي على اكتساب الخبرة اللازمة لصنع الحلول الناجعة للمشاكل الجديدة التي تواجه عالمنا المترابط. نحن نفهم ما يتطلبه حسن الإدارة ونفهم التعقيدات التي تنطوي عليها عملية التوفيق بين القوى. ورغم أننا نستطيع أن نتكلم بلسان التحمل والتفاوض، فإننا مستعدون أيضا للدفاع عن مبادئنا – خصوصا عندما تكون هذه المبادئ تحت الحصار في الخارج. لقد حان الوقت الآن لتعبئة مواردنا وسمعتنا للقيام بدور عالمي جديد يخدم مصالحنا الوطنية ويساهم في بناء عالم أكثر أمنا وأكثر عدلا.

كيف سنعرف أننا ساهمنا مساهمة فعلية لتغيير الواقع؟ نظرا للطبيعة العالمية للعديد من تحديات القرن الحادي والعشرين، فمن النادر أن تتحرك كندا بمفردها. ومن شأن هذه الحقيقة أن تجعل مهمة قياس تأثيرنا أكثر صعوبة، لكن ذلك لم يمنعنا من قبل من لعب دور متميز في العديد من مناطق العالم، مثل أفغانستان، وهايتي وأوكرانيا. لكن هويتنا القديمة كقوة متوسطة تفرض علينا قيودا غير ضرورية تحد مما يمكننا أن نفعله أو نكونه في العالم. يمكن لكندا أن تساهم مساهمة فعلية في العالم إذا استمرت في الاستثمار في دورها الدولي والاعتماد على نفسها. سنعرف إذا ما حققنا ذلك فعلا إذا كان هناك طلب على الأفكار والخبرة الكندية، وإذا كانت الأولويات الكندية تحظى بمكانة مرموقة في جدول الأولويات الدولية، وإذا كانت المؤسسات التي ننتمي إليها تعطي حلولا فعالة ومتكافئة، وإذا كانت جهودنا الرامية للتغيير قد حدت بالآخرين إلى الاقتداء بنا، وإذا حقق الشركاء الذين نساندهم تطلعاتهم. ستستعمل الأجيال القادمة هذه المقاييس لتقييم ما إذا كانت كندا قد سخرت طاقاتها الدولية بنجاح.

النهج الكندي

ستقودنا مصالح كندا الى الطريق الذي رسمناه لأنفسنا. فهذه المصالح مرتبطة ارتباطا حميما بطبيعة مجتمعنا والقيم التي يجسدها. فقد أدى التزامنا بالسلام والنظام وحسن الإدارة، بالإضافة إلى حيوية مجتمعنا ومواطنينا، إلى خلق جماعة سياسية حيوية ومزدهرة. لقد تطور نظامنا الفدرالي وانبثق عنه مجتمع متنوع ومتعدد الثقافات قادر على تجاوز الخلافات العرقية والثقافية التي تميز أبناءه. وبما أننا رحبنا بأعضاء جدد في مجتمعنا، فقد امتدت روابط عائلاتنا وتشعبت في جميع أرجاء العالم. لقد أضحت العولمة التي تقرب المسافات بين الناس على الصعيد الدولي ميزة من ميزات الحياة الكندية منذ عقود عديدة.

تعتمد استمرارية النجاح الكندي على السعي المشترك نحو تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان وسلطة القانون. ورغم أن العديد من الدول تتقاسم هذه القيم، فقد استطعنا أن نصهرها في قالب خاص يعكس تاريخنا وتطلعاتنا الحالية. تتمثل رؤيتنا الشاملة في بناء مجتمع مفتوح لا يقصي أي عضو من أعضائه، حيث يتحقق توازن بين إرادة الأغلبية والالتزام بحقوق الأقليات. وتوحد هذه الرؤية بين الكنديين كما أنها تحترم اختلافاتنا كما تشهد على ذلك سياستنا الرسمية الخاصة بثنائية اللغة، والنظامين القانونين المعمول بهما في كندا، وسياستنا المفتوحة الخاصة بالهجرة واللجوء. وفوق كل هذا، إن هذه الرؤية هي نموذج فدرالي متميز يستوعب الاختلافات الواسعة التي توجد بين محافظاتنا وأقاليمنا من حيث حجمها وعدد سكانها والموارد التي تملكها. ورغم أن إدارة هذه الشراكة تعد مهمة معقدة، فإنها أنمت قدرتنا على التكيف مع معادلات القوة المتغيرة. لقد تعلمت كندا كيفية التوصل لحلول وسط فعالة ومبنية على مبادئ قادرة على جمع مجموعات ومصالح متباينة مع بعضها البعض خدمة للهدف العام. ولا يمكن بأي حال من الأحوال اللجوء إلى العنف للسعي إلى إحداث تغيير سياسي، سواء من الداخل أو الخارج.

ويقوم النموذج الاقتصادي الكندي على نفس التجربة. فعن طريق التوفيق بين مبادئ السوق الحرة والالتزام بتقاسم مخاطر وتكافؤ الفرص، استطعنا أن نحقق الازدهار والمساواة معا. وخلال العقدين الأخيرين، فتحنا أسواقنا على العالم وبنينا اقتصادا منتعشا يعتمد على التكنولوجيا الحديثة. وأثناء ذلك، أصبحت كندا بلدا معترف به كإحدى أفضل بلدان العالم للعيش فيه.

هذا المزيج الفريد من نوعه من النماذج الاقتصادية والسياسية هو في تطور دائم. هناك شروخ في نموذجنا، وأفضل مثال على ذلك أوضاع السكان الأصليين في كندا. لكن قدرتنا المستمرة على تكييف وحدتنا السياسية والاجتماعية وحل خلافاتنا بطريقة سلمية تعد إنجازا هاما. إن الدروس التي تعلمناها مهمة ليس بالنسبة لنا فحسب بل قد تكون مفيدة أيضا في حوارنا مع مجتمعات أخرى في سائر أنحاء العالم. فمثلما يجب علينا أن نظل منفتحين على التأثيرات الإيجابية القادمة من الخارج، يجب أيضا أن نكون مستعدين لتبادل تجاربنا مع الآخرين. وبذلك سنساعد على ضمان تأثيرنا في وقت يزداد فيه دور الدول النامية على الساحة الدولية.

بالفعل، إن التقاعس والاكتفاء بما تم إنجازه في الماضي لم يكن قط من خصال الكنديين. فانطلاقا من الدور الذي لعبه لستر بيرسون في إنشاء مهام حفظ السلام، ومرورا بمساهمتنا كعضو رائد في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان التابعة لحلف شمال الأطلسي، ومن خطة كولومبو (وهو أول برنامج مساعدة للدول النامية) إلى اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية (وهي اتفاقية متميزة للتبادل الحر تتخطى الحواجز الثقافية والإنمائية) كانت لكندا ومازالت يد وباع في تطوير الترتيبات والاتفاقيات الخلاقة التي يحتاج إليها عالمنا. كما كانت كندا ومازالت رائدة في مجال حقوق الإنسان، انطلاقا من دورنا في صياغة ميثاق الأمم المتحدة، ومرورا بمساهمتنا في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ومؤخرا، من خلال رعايتنا للمفوضية الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول وتقريرها الذي يحمل عنوان "مسؤولية الحماية"، ساهمنا في بلورة مفهوم جديد للسيادة يليق أكثر بقرننا الحادي والعشرين، وهو مفهوم يجمع بين الحقوق والواجبات، وبين الاستقلالية والعمل الجماعي، سواء أكان ذلك على شكل أفكار أو أفعال ملموسة. كان للمساهمات الكندية دائما هدف مزدوج، وهو ضمان مصالحنا عن طريق بناء عالم أكثر استقرارا وازدهارا.

وهنا يلتقي ماضي كندا بمستقبلها. فمصالحنا الأساسية، أي ضمان استمرارية الازدهار والأمن لكافة الكنديين لم تتغير وبقيت على ما كانت عليه في سنة 1995 عندما رسمنا للمرة الأخيرة نهجا استراتيجيا لسياستنا الدولية. بالفعل، هذه المصالح هي دائمة. لكن التعبير الدقيق عنها يجب أن ينبثق من فهمنا لأنفسنا في الحاضر وفي السياق المعاصر الذي نعيش فيه. لذلك وفي هذا السياق، يجب أن نترك أولوية أخرى توجه أيضا سياستنا الدولية. فكندا دولة ليبرالية ديموقراطية حيوية لديها مسؤوليات إقليمية وعالمية يرتبط نجاحها ارتباطا حميما بإرساء نظام دولي مستقر.

إن الإدارة المتعددة الأطراف الفعالة تعد أساسية لأمن الكنديين وازدهارهم. ورغم ذلك، من أجل التوصل إلى عمل متعدد

السياسة الدولية في مفترق الطرق

على المستوى الدولي، كشفت الاستجابة العالمية لكارثة "تسونامي" عن رصيد قوي من التضامن العالمي الذي من الممكن تعبئته لخدمة أهداف إنسانية ملحة أخرى. خُصصت سنة 2005 لعقد مؤتمرات وقمم مهمة بشأن مستقبل الإدارة العالمية مما يجعلها سنة حاسمة من حيث معالجة المجتمع الدولي للهوة المتفاقمة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء. وبتفاقم مشكلة التنمية بحدة في أفريقيا، وهي منطقة ستركز عليها مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى والأمم المتحدة على السواء في السنة القادمة. وفعلا، بدأت تتضاعف المبادرات. فهناك توافق في الآراء بشأن هدف تخفيف حدة الفقر وهدف التنمية– كما طرحتهما أهداف التنمية للألفية– وبشأن أفضل الوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف. وتعطي التقارير الأخيرة التي قدمها الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة زخما إضافيا لهذه المجهودات حيث تؤكد أن التنمية هي خط الدفاع الأول في نظام عالمي جديد للأمن الجماعي.

لقد حان الوقت الآن لاتخاذ إجراءات. إن الامتيازات التي تستفيد منها كندا يصاحبها توقع معين، وهو أننا نتحمل مسؤولياتنا كمواطن عالمي. فمركزنا الاقتصادي والسياسي الحالي يعطينا الحرية لاتخاذ خيارات بشأن كيفية مساهمتنا. فعندما نستثمر اليوم بطريقة استراتيجية، فإننا سنحتفظ بقدرتنا على التصرف في المستقبل. فعلاقتنا الفريدة مع الولايات المتحدة وحدها لا تضمن نفوذ كندا في العالم. سوف نحدد نحن مسيرتنا ونهجنا وسنعتمد على أنفسنا. لقد أثبتنا في الماضي أننا قادرين على التكيف والإبداع. سنفعل ذلك مرة أخرى في سنة 2005 وما يليها من أعوام.

وتبرهن ميزانية عام 2005 على التزام الحكومة بإعادة الاستثمار لدوره العالمي والدولي. لكن المال وحده لا يكفي. فتطبيق بيان السياسة الدولية الكندية يتطلب اتخاذ خيارات. ورغم أن كندا بلد ديموقراطي وليبرالي يتمتع بالرفاهية والنجاح، فإنه لا يستطيع أن يكون فعالا في جميع أنحاء العالم. وتعكس الاستراتيجية المعروضة هنا التزامنا المستمر بميدان الدفاع والسياسة والتجارة والتنمية. لكننا لن نبعثر جهودنا في أنشطة عديدة متفرقة في كل جزء من أجزاء العالم، بل سنركز اهتمامنا على مخاطر معينة وشركاء معينين وأسواق ومؤسسات معينة بناء على فهم واضح لمصالحنا. هدفنا هو امتلاك القدرة على التحرك واتخاذ إجراءات عندما نرى إمكانية تحقيق نتائج عملية لسياساتنا.

لكن لا يجب أن نخلط بين العمل الجماعي مع الآخرين وبين الإسهام الفعلي في الواقع. سيكون إصلاح نظام تعددية الأطراف العالمي أولوية بالنسبة لكندا، لكن لن يكون هدفا في حد ذاته. فبالنسبة للكنديين وباقي شعوب العالم، النتائج هي أهم شيء في نهاية المطاف. لذلك ستوجه حكومة كندا جهودها نحو حل مشاكل معينة. سنكون انتقائيين من حيث إجراءاتنا وعملنا وملتزمين بأهدافنا. سنعالج القضايا من خلال خلق أشكال جديدة من التعاون بين كندا وباقي الدول، داخل الوزارات وفيما بينها، ومع الكنديين النشطين في العالم.

الدولية. فنفوذ هذه الدول المتنامي، خاصة في الميدان الاقتصادي، له نتائج مهمة بالنسبة لكندا. صحيح ان اقتصادنا يحتل حاليا المرتبة الثامنة من بين اكبر اقتصاديات العالم لكنه أصغر من اقتصاد البرازيل وكوريا والهند وإيطاليا. كما أن نفقاتنا العسكرية، مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، قد انخفضت إلى مستوى أقل من مستوى النفقات العسكرية في النرويج والسويد وهولندا وأوستراليا، ولا تشكل مساعدتنا الإنمائية سوى 3 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية العالمية. في هذا السياق، فإن التصنيف التقليدي لكندا كقوة متوسطة هو تصنيف قديم وغير مطابق لكيفية توزيع القوى في القرن الحادي والعشرين. فإذا وقفت كندا مكتفة الأيدي بينما العالم يتغير، فمن المتوقع أن يخمد صوتنا في الساحة الدولية. على العكس من ذلك، سنسعى إلى التقرب إلى هذه القوى الناشئة عن طريق عقد روابط ثنائية جديدة ومن خلال إصلاح الطريقة التي تتعاون الدول فيما بينها في مختلف المناطق لتلبية حاجياتها. ومن شأن الطلب المتزايد على البضائع والطاقة أن يمنح كندا مزيدا من النفوذ الاقتصادي والاستراتيجي نظرا للثروات والموارد الطبيعية الهائلة التي تزخر بها كندا. هذه اعتبارات مهمة يجب التفكير فيها عند وضع استراتيجية لنشر والدفاع عن مصالح كندا وقيمها في المستقبل.

تكتسب بعض الدول قوة كبرى لم يسبق لها مثيل بينما تئن دول أخرى تحت وطأة المشاكل السياسية والاقتصادية. فمعظم شعوب العالم لا حول لها ولا قوة، فهم إما ضحايا ركود إنمائي أو مواطنو دول ضعيفة جدا لا تأثير لها على الساحة العالمية. وحتى داخل الاقتصاديات الناشئة، يوجد توتر بين أولئك الذين نجحوا في الاندماج في التجارة العالمية وأولئك الذين وجدوا أنفسهم في مناطق أو قطاعات لم تستفد من الرفاهية المتنامية فعاشت خارج دائرتها. فإذا لم تتم معالجة هذه الفوارق الكبيرة، فستؤدي حتما إلى مشاعر جديدة من السخط والاستياء. لا تسمح لنا قيمنا الكندية بأن نترك معاناة هؤلاء الناس تستمر، حيث تملي المصالح الكندية علينا أن نقدم يد المساعدة إلى المستضعفين قبل أن يجدوا طرقا جديدة وأكثر وبالا لإسماع أصواتهم.

سوق عالمية : يشهد الاقتصاد العالمي تغيرا من ناحيتين أساسيتين. أولا، أصبحت الأفكار محرك الإنتاجية ومفتاح النجاح العالمي. فالإبداع والابتكار يحددان ثراء الدول وقدرتها على توفير مستوى عيش رفيع لسكانها. ثانيا، النماذج التجارية الحالية غير مدفوعة بالجغرافيا بل بقرارات الاستثمار وتكنولوجيا المعلومات. وتتحول الشركات الآن إلى سلسلة او مجموعات توريد عالمية. وبما أن التجارة الدولية تتسابق في نقل الإنتاج والتصميم والأنشطة التجارية حول العالم، تواجه كندا منافسة جديدة بشأن الأسواق والعمالة الماهرة والتكنولوجيا الحديثة المتطورة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فرصة كندا

ستتضاعف القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والديموغرافية في المستقبل، وفي ظرف عشر سنوات سيصبح العالم مختلفا بشكل كبير عما هو عليه الآن. لكن هذا التغير يضع فرصة كبيرة أمام كندا. وبما أنه يتوفر لكندا تتوفر على اقتصاد غني ومفتوح وتتميز بمهارة سكانها وقدرتهم على التكيف، فإننا في وضع ممتاز للاستفادة من هذه التغيرات العالمية. لكن يمكننا أن لا نقف عند حد الاستفادة فقط. يمكننا أيضا المساهمة. فقد تضافرت مجموعة من الأحداث الإيجابية، على الساحة الداخلية والخارجية، لتمنح كندا فرصة لا سابقة لها للقيام بمساهمة فعالية لتغيير الواقع.

ورغم ذلك، يجب أن نكون واقعيين وصرحاء مع أنفسنا. فقد شهدت السنوات الأخيرة تدهورا نسبيا في الاهتمام التي تبديه كندا لبرامجها ومؤسساتها الدولية، حيث أعطيت الأولوية لترتيب بيتنا الداخلي. ونتيجة لذلك، تضررت شبكتنا الدبلوماسية وقدرتنا على وضع السياسات الخارجية والتجارية، وقدراتنا الدفاعية، والتزامنا بالتنمية الدولية. فيجب أن تبذل كندا المزيد من الجهود للحفاظ على نفوذها في عالم تزداد فيه المنافسة.

تتمتع كندا الآن باقتصاد قوي ومتين كما أن شؤونها المالية العامة في صحة جيدة. يمكننا الآن أن نجني ثمار عقد من الزمن كرسناه للإدارة الحكيمة التي أعادت سيادتنا المالية. فلدى كندا الوسائل والإرادة لإعادة الاستثمار في دورنا الدولي. فقد قامت الحكومة بخطوات أولية مهمة نحو إعادة قدرتنا على التحرك بشكل فعال على الصعيد الدولي. سوف تستمر مسيرة إعادة البناء.

إن الحكومة الكندية واثقة بأن الكنديين يؤيدون بشدة هذا التجديد. ويبدي الشعب الكندي اهتماما كبيرا بالقضايا الدولية ويبدى استعدادا للقيام بدور فعال على الساحة العالمية. ويستفيد الجيل الكندي الجدد، وهو أكثر الأجيال تنوعا من الناحية العرقية في تاريخ كندا، من الفرص التي توفرها العولمة. إن رؤية الكنديين الشباب لبلادهم في القرن الحادي والعشرين نابعة من تجاربهم كأعضاء واثقين ومرتبطين بالمجتمع العالمي.

السياسة الدولية في مفترق الطرق

التحديات التي نواجهها

أصبح عالمنا أصغر ومكتظا بالسكان أكثر من أي وقت مضى. ورغم أن الدول ذات السيادة مازالت تشكل اللبنات الأساسية للمجتمع الدولي، فإنها الآن تتقاسم الساحة مع مجموعة من اللاعبين الآخرين. لقد أدت العولمة إلى ربط شعوب العالم ومناطقه ببعضها البعض بطريقة لم يكن تصورها من قبل، وأصبحت الخطوط التي تفصل بين الاقتصاديات الوطنية لا تكاد تظهر للعيان. وأثناء ذلك، خلقت مستويات من الثراء لم يسبق لها مثيل. لكن كثير هم الذين لم يلحقوا بهذا الركب ومكثوا في الخلف، فظهرت أخطار لم تكن متوقعة. ويفهم الكنديون الآن أن هناك أحداثا قد تبدو بعيدة لكن لها آثارا مباشرة، وفي بعض الأحيان وخيمة، على بلادهم.

لقد برزت مجموعة جديدة من الأخطار. وفي هذا السياق، تواجه جميع الدول تحديات جديدة ومتنوعة. لقد استغل الإرهابيون الأدوات العصرية التي توفرها العولمة واستغلوا مجتمعاتنا المفتوحة مُحدثين آثارا مدمرة. وعبر وسائل النقل العصرية، تستطيع الأمراض الفتاكة أن تنتشر من منطقة إلى أخرى من العالم في ظرف ساعات قليلة. كما أدى تدهور البيئة إلى كوارث طبيعية غير متوقعة. وفي الدول العاجزة والضعيفة، اضطر مئات الآلاف من الأشخاص إلى النزوح مما خلف آثارا مخلة بالاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

هذه الأحداث تزعزع المفاهيم الضيقة القديمة المتعلقة بالمصلحة الوطنية. فلا تستطيع أية دولة مهما عظمت قوتها أن تتصرف بمفردها لتحصين نفسها. ففي عالم مترابط ومتشابك، تجد الدول أن هناك مصالح مشتركة تجمع بينها أكثر من أي وقت مضى. إضافة إلى ذلك، فالمشاكل التي نواجهها هي مشاكل على علاقة ببعضها البعض. حيث تستطيع الأخطار والتهديدات أن تؤثر سلبا على الازدهار الاقتصادي عن طريق عرقلة التنقل الحر للأشخاص والبضائع والخدمات عبر الحدود الوطنية. ومن جهة أخرى، بفضل الالتزام التجاري على المدى البعيد والمساعدة الإنمائية، نستطيع أن نمنع بعض الدول الفقيرة من أن تصبح مصدرا لزعزعة الاستقرار. إن مغزى هذا كله لا يخفى على كندا: فلكي تظل كندا دولة آمنة ومزدهرة، يجب علينا أن نشجع على التعاون الدولي فضلا عن الدفاع عن سيادتنا. إن مهمة كندا هي دعم العمل الجماعي على كلا المستويين الإقليمي والعالمي.

تتعرض المنظمات العالمية إلى ضغوط كبيرة. لقد لعبنا دورا ناجحا في الماضي في المساعدة على بناء النظام المتعدد الأطراف الذي يظل الآن نظاما لا غنى عنه لمواجهة تحديات الحاضر. لكن هذه المنظمات السياسية والاقتصادية التقليدية تتعرض الآن إلى ضغوط كبيرة كما أن أهدافها قد تغيرت نتيجة ظهور العولمة، ونهاية الحرب الباردة، وبروز مخاطر أمنية جديدة أكثر ترويعا. لقد أصبحت "القرية العالمية" حقيقة، لكنها مازالت تفتقر إلى توافق الآراء بشأن القواعد التي ينبغي أن يطبقها سكان هذه القرية، سواء أكانوا دولا ذات سيادة، أو شركات خاصة، أو منظمات غير حكومية أو أفرادا، لتنظيم العلاقات بينهم.

وبما أن مصداقية وفعالية المنظمات العالمية الراهنة تتعرض إلى المزيد من الانتقادات، فالتحدي التي تواجهه كندا هو التعاون مع الآخرين على تصميم الإصلاحات الناجحة وتنفيذها. فينبغي "للمنظومة الجديدة المتعددة الأطراف" المطلوبة أن تكون أكثر تمثيلية حتى تتمكن الدول ذات الثقافات والقدرات المختلفة أن تبني شراكات ذات فائدة متبادلة. كما ينبغي لهذه المنظومة أن تستجيب أكثر للمآزق التي يواجهها المجتمع الدولي حتى تتم معالجة المشاكل قبل أن تكبر وتصبح أزمات. وأهم من كل شيء، يجب على المنظومة الجديدة المتعددة الأطراف أن تكون فعالة وليس قوالة فقط وأن تضع النتائج فوق الإجراءات.

هناك توزيع جديدة للقوة العالمية. فهذا التطور على نطاق المؤسسات المؤسسي سيتم داخل توزيع عالمي جديد للقوى. إن الهوة العسكرية والاستراتيجية بين أعظم قوة في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، وبين جميع الآخرين قد اتسعت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. وبصفتنا الجار الأقرب للولايات المتحدة، يقدر الكنديون كرم وسخاء الشعب الأمريكي حيث شاهدوا الدور التاريخي الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة بناء أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي إنشاء المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، وسارعت بعد انتهاء الحرب الباردة إلى مساعدة دول أوروبا الشرقية على إعادة بناء ديموقراطياتها الجديدة. إن أهداف الولايات المتحدة قد تغيرت وبدلت أولوياتها منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، الذي كان صدمة بالنسبة لجميع الأمريكيين. وبصفتنا أصدقاء مخلصين نتقاسم نفس المبادئ الليبرالية–الديمقراطية، أحسسنا إحساسا عميقا بنفس الصدمة، فنحن الكنديون قادرون على التعاون وسنتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا الدولية التي نسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة بشأنها.

وفي الوقت ذاته، نحن ندرك أن العمالقة الجدد مثل الصين، والهند، والبرازيل قد شرعوا في فرض أنفسهم على الساحة

المحتويات

السياسة الدولية في مفترق الطرق ١

التحديات التي نواجهها ١

فرصة كندا ٢

النهج الكندي ٤

إنعاش شركاتنا في أمريكا الشمالية ٦

ضمان أمن القارة ٧

الازدهار داخل أمريكا الشمالية. ٩

المساهمة الفعلية على الصعيد العالمي ١١

بناء عالم أكثر أمنا ١١

محاربة الإرهاب ١٢

دعم استقرار الدول الفاشلة أو الهشة ١٣

محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل ١٥

تنمية الازدهار العالمي ١٦

تعزيز قدرة كندا التنافسية العالمية ١٦

زيادة التجارة والاستثمار ١٧

دعم التنمية المستدامة ١٨

تحمل المسؤوليات ١٩

احترام حقوق الإنسان. ٢٠

تحقيق تنمية حقيقية. ٢٠

تغيير طريقة عملنا ٢٦

النظام المتعدد الأطراف الجديد ٢٦

الدبلوماسية الجديدة ٢٧

خلاصة ٣٠

يعرض بيان سياسة كندا الدولية التوجه والأولويات الدولية للحكومة الكندية التي تشرحها بالتفصيل الوثائق المرفقة المتعلقة بالدبلوماسية والدفاع والتجارة والتنمية الدولية. ويجب النظر إلى كل وثيقة على أنها وثيقة قائمة بذاتها ومستقلة عن الأخرى، فهي بمثابة بيان كامل للسياسة الحكومية في كل ميدان من الميادين المذكورة.

بيان سياسة كندا الدولية متوفر على شبكة الإنترنت في المواقع التالية:
www.international.gc.ca, www.acdi-cida.gc.ca, www.forces.gc.ca

للحصول على نسخ إضافية، الرجاء الاتصال بمكتب:

Enquiries Services (SXGI)
Department of Foreign Affairs and International Trade
125 Sussex Drive
Ottawa, Ontario
K1A 0G2

Tel.: 1 800 267-8376 (in Canada) or (613) 944-4000
Fax: (613) 996-9709
TTY: (613) 944-9134
E-mail: enqserv@international.gc.ca

© Her Majesty the Queen in Right of Canada, 2005

بيان سياسة كندا الدولية

الفخر والنفوذ: دورنا في العالم
نبذة عامــة

تمهيد من رئيس الوزراء الكندي

إنها فترة حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة، وهذه أفضل فرصة لإدخال تحسينات هامة على مؤسسة تعد أساسية لأمننا ورفاهيتنا الجماعية. سنتعاون مع الدول التي تشاطرنا الرأي من أجل دعم توصيات بشأن إنشاء هيئات جديدة مثل لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، ووضع تعريف لمصطلح الإرهاب يحظى بقبول جميع الدول. سنساند عملية إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر فعالية وأكثر تمثيلية – ولضمان أن الدول التقدمية مثل كندا قادرة على المشاركة بصورة أكبر.

سنستمر في الإصرار على إنشاء محفل أو منتدى جديد سيجمع قادة ورؤساء 20 دولة تقريبا من الدولة المتقدمة والدول النامية الرائدة لإجراء محادثات حول كيفية التعامل مع بعض المشاكل الأكثر إلحاحا في العالم، بما في ذلك إدخال إصلاحات على منظوماتنا المتعددة الأطراف. إن إنشاء مجموعة " القادة العشرون" لن يكون سهلا، لكننا سننجح في نهاية المطاف في إنشائها لأنها مفيدة. من الصعب حمل الدول على قبول تغييرات في وضعها السياسي، لكن هذا الأمر ضروري. كما ذكرنا سابقا، ينبغي بذل جهود كثيرة لإقناع الناس بتحقيق ما هو حتمي.

كل ما نطلبه هو نظام متعدد الأطراف جديد يعالج الاحتياجات الحقيقية والملحة للشعوب. لقد ساهمت كندا دائما في نظام المتعدد الأطراف واستفادت منه أيضا. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بإيجاد حلول مشتركة. كما أننا نقر بأنه يجب علينا أن نكون مستعدين للتغيير مع تغير الزمن وأن نكون في الأمام حيثما كان ذلك ممكنا، خصوصا عندما تتباطأ المؤسسات المتعددة الأطراف في التدخل أو عندما تكون غير قادرة على فعل أي شيء.

المساهمة الفعلية في تغيير العالم

في هذا العصر، تُحدث التغيرات التي تطرأ على الساحة الاقتصادية والأمنية والسياسية العالمية هزات تزداد عنفا، مما يزيد من عدد وهشاشة الشروخ أو الشقوق، حيث نرى ذلك يوميا في عناوين الأخبار. فنحن نشعر بالقلق الذي يجتاح العالم.

ولهذه الأسباب، يجب علينا ككنديين أن نتدخل ما وراء حدودنا من أجل حماية قيمنا ومصالحنا وترويجها والدفاع عن أمننا في وجه الإرهاب والخطر المتزايد الذي يمثله انتشار الأسلحة النووية، وعلاقاتنا التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمكسيك وباقي دول العالم. ينبغي لنا أن نهتم بمشاغل الشعوب التواقة إلى الحرية والاستقرار والديموقراطية، وفوق كل شيء تواقة لحياة أفضل. ورغم أننا نقدر مبدأ تعددية الأطراف ونعلم النتائج الجيدة التي قد يفضي إليها التعاون الدولي، يجب في نهاية المطاف أن نكون ملتزمين بلعب دور ريادي في مبادرات معينة وفي بعض الأحيان مستعدين للتصرف بمفردها. لدينا الوسائل لتقديم المساعدة، وسنفعل ذلك. فهذا واجبنا.

يريد الكنديون منا أن ندعم مصالحنا الدولية بقوة. ويعلم الكنديون أنه يجب علينا أن نتخذ قرارات وخيارات صعبة من أجل حماية حريتنا وأمننا ورفاهيتنا وجودة حياتنا. فيمكن لكندا أن تساهم مساهمة فعلية في تغيير العالم من خلال سياستها الخارجية ومن خلال علاقاتها في جميع أرجاء العالم. فبالاعتماد على قواتنا، والتكيف مع عالم متغير، سنساهم مساهمة فعلية في تغيير العالم.

دولة رئيس الوزراء بول مارتن
رئيس وزراء كنـــدا

تمهيد من رئيس الوزراء الكندي

نتائج ملموسة. سنكون واقعيين بشأن قدرة كندا على مساعدة الآخرين لكننا سنكون عازمين على التأكد من أن مساعداتنا الدولية تصرف فيما هو نافع للجهات التي تستحقها.

لهذا السبب، يحدد بيان السياسة الدولية استراتيجية جديدة للمساعدة الدولية التي تقدمها كندا. وتنص هذه الاستراتيجية الجديدة على ما يلي:

- تركيز مساعداتنا على 25 شريكاً من شركائنا في التنمية؛
- تركيز نفقاتنا على أهم القطاعات التي تعتبر مهمة للنهوض بالتنمية والصحة والتربية والتعليم والإدارة وتوسيع القطاع الخاص المحلي والتنمية؛
- إنشاء آليات تنفيذ جديدة وفعالة مثل هيئة "Canada Corps"؛
- الاستمرار في رفع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال أخرى من المساعدة الأجنبية بنسبة 8 في المائة كل سنة، مما سيؤدي إلى مضاعفة المساعدة بين عام 2001 وعام 2010؛
- الحفاظ على هذه الزيادات ما بعد سنة 2010، ورفع معدل نمو المساعدة الدولية المتوقع مع استمرار تحسن وضعنا المالي.

فبتطبيق هذا النهج المتكامل، سنضمن بأن مساعدتنا الإنمائية ستكون لها نتائج في الأماكن التي هي في أمس الحاجة إلى مساعدة والتي تكون فيها احتمالات النجاح أقوى. ونحن ملتزمون بإيجاد السبل للرفع من مساعداتنا بشكل اكبر.

يشرح هذا البيان اسلوبنا تجاه بناء المؤسسات وتسخير الخبرات والمبادئ الكندية المثلى في البلدان النامية. كما يؤكد التزامنا بتحسين ميدان البحث والتطوير لدعم منهج يقوم على أساس المعرفة يعالج احتياجات الدول النامية.

كما ينص هذا البيان على أن أفضل وسيلة يمكن أن تساهم بها كندا في أوضاع ما بعد النزاع هي اتباع منهج (3د) (3D) أي بذل الجهود في ميدان الدفاع (Defence) لتثبيت الأمن والاستقرار، واتباع نهج الدبلوماسية (Diplomacy) لتحسين آفاق بناء الدولة وإعادة الإعمار، والتأكد من أن المساعدات الإنمائية (Development)تصرف بطريقة منسقة وفعالة.

تجديد مبدأ تعددية الأطراف

في فترة ما بعد الحرب، تحَمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية كبرى لصالح شعوب العالم. ففي حالات الحروب الأهلية وفي مجال حقوق الإنسان والبيئة، تعالج منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى قضايا كانت في الماضي تعتبر من اختصاص الدولة–الأمة ذات السيادة. لهذا السبب، قلت في خطبة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنة الماضية إن مفهوم السيادة المعاصرة يشمل بصورة متزايدة مسؤوليات اتجاه المجتمع الدولي فضلا عن المسؤوليات تجاه المواطنين، وحددت خمسة ميادين تريد كندا أن توجه أنظار المجتمع الدولي إليها، وهي:

- أولا، "مسؤولية الحماية"، وجعل الحكومات مسؤولة عن كيفية معاملة شعوبها، والتدخل إذا اقتضت الضرورة للحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية؛
- ثانيا، "مسؤولية الحرمان" بهدف منع الإرهابيين والحكومات غير المسؤولة من اقتناء أسلحة الدمار الشامل التي قد تؤدي إلى الفتك بأرواح الملايين من الأبرياء؛
- ثالثا، "مسؤولية الاحترام" : لمساعدة كافة الشعوب على أن يحيوا حياة حرة تقوم على أساس حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كل رجل وامرأة وطفل على وجه هذه الأرض؛
- رابعا، "مسؤولية البناء"، لضمان أن برامجنا المخصصة للمساعدة الاقتصادية توفر الأدوات التي يحتاج إليها الأشخاص العاديون لتحقيق نموهم الذاتي؛
- خامسا، "المسؤولية تجاه المستقبل"، وضمان التنمية المستدامة للأجيال القادمة من خلال إدارة الممتلكات العامة العالمية على نحو أفضل.

يوضح هذا البيان كيف أن هذه المسؤوليات تحدد معالم دبلوماسيتنا وكيف ينبغي لها أن تعيد تشكيل مبدأ تعددية الأطراف. وينبغي لمؤسساتنا المتعددة الأطراف أن تكون أهلا للمهام الملقاة على عاتقها. فمن أجل المستقبل، يجب علينا أن ندخل إصلاحات على أنظمتنا الدولية التي خدمتنا أحسن خدمة. وهذا يعني معالجة الفجوة المتسعة التي تفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وتلبية طلبات مراكز القوى الجديدة. وفي إحدى تقارير الأمم المتحدة الأخيرة، أوصت المنظمة بإجراء عدد من التغييرات التي اقترحتها كندا، بما في ذلك اعتماد "مسؤولية الحماية".

تمهيد من رئيس الوزراء الكندي

كما أننا نقوم بتوسيع القوات الكندية ونعمل على التأكد من أنه في حالة إرسال قواتنا الكندية إلى مسرح العمليات، ستكون مجهزة أحسن تجهيز للقيام بمهامها وبأسلم طريقة ممكنة. سنضيف إلى قواتنا 5 آلاف جندي جديد و3 آلاف فرد من قوات الاحتياط مما سيعزز قدرتنا على التعامل مع الكوارث البشرية بطريقة ستخول لكندا أن تلعب دورا رياديا ودائما في دعم عمليات حفظ السلام.

فعلا، سنسير في المقدمة. فعلى سبيل المثال ستشرف كندا على فرقة إقليمية للإعمار في قندهار بأفغانستان – وهذه من بين مساهماتنا الأخيرة لتثبيت الأمن وإعادة إعمار ذلك البلد. وسوف نحافظ على دورنا الريادي في دعم وتقوية قدرة سلطة الشرطة في هايتي. وسنؤيد بشدة تجديد الجهود والمساعي الرامية إلى إيجاد حل عادل للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، وسنلعب دورا مهما لدعم جهود الفلسطينيين لبناء قدراتهم ولإعادة الإعمار. ثم هناك مشكلة دارفور، حيث تستمر المعاناة وتتفاقم المأساة. ولم يُحرز المجتمع الدولي أي تقدم ملحوظ بشأن الاتفاق على تدخل متعدد الأطراف. وستتعاون كندا بشكل وثيق مع منظمة الاتحاد الإفريقي لتحسين قدرتها على إعادة الأمن وتثبيت الاستقرار في المنطقة، وسنقدم المزيد من المساعدة في ميدان التدريب وتوفير الأجهزة والمعدات والدعم اللوجستي.

المبادلات التجارية والتجارة

لقد استفدنا كثيرا من اقتصاد مفتوح؛ فالاقتصاد الكندي هو ثامن أكبر اقتصاد في العالم وكندا هي خامس أكبر دولة من حيث المبادلات التجارية في العالم. فمن المنظور الخارجي، أدى انفتاحنا على التجارة والاستثمار والأشخاص إلى جلب نشاط تجاري وسلع استهلاكية فعالة التكلفة وتنافسية إضافة إلى التكنولوجيا الجديدة والبحث والتطوير الجديد ورأس المال البشري الذي نحتاج إليه لدعم نمونا المستمر. ومن المنظور الداخلي، أصبحت الأسواق العالمية لبضائعنا وخدماتنا واستثماراتنا تُعتبر محركا رئيسيا لنمونا الذي لا يمكن لاقتصادنا الداخلي الصغير نسبيا والذي يضم 32 مليون شخص أن يحافظ عليه ويستوعبه.

لهذا السبب سنستمر في التركيز على النتائج الإيجابية للمفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن برنامج الدوحة الإنمائي.

لقد ذهبت استراتيجيتنا للتجارة الدولية إلى أبعد من مجرد البحث عن أسواق للتصدير، رغم أن ذلك يظل جزءا هاما من الأعمال التي نقوم بها. كما ذهبت إلى أبعد من مجرد تسويق لثرواتنا الطبيعية، رغم أن ذلك يظل قطاعا مزدهرا. في الاقتصاد الحاضر، تزداد أهمية دعم الاستثمارات الدولية والعلاقات في ميدان العلوم والبحث في جميع أنحاء العالم. وتحظى الاستثمارات الدولية للشركات الكندية بأهمية متزايدة داخل الاقتصاد الكندي؛ وتشير الأرقام إلى أن التجارة تؤدي إلى الاستثمار وهذا يعني خلق فرص عمل رفيعة القيمة داخل كندا مرتبطة بقطاع التصدير. إن المستقبل للاقتصاديات القائمة على المعرفة وتقوم الحكومة والقطاع الخاص والجامعي الآن باتخاذ الخطوات اللازمة حتى تتمكن كندا من امتلاك الوسائل اللازمة لاستفادة من ذلك.

ورغم أن الولايات المتحدة تظل أهم سوق بالنسبة لكندا، فإن كندا سترفع من حجم مبادلاتها مع الدول الكبرى الأخرى ومع الدول التي يبدو أنها ستصبح في المستقبل عمالقة العالم. لهذا الغرض أبرمنا اتفاقا مع الهند بشأن العلوم والتكنولوجيا وشرعنا في مناقشات مع اليابان وكوريا بشأن الإطارات الاقتصادية الجديدة. ولهذا الغرض سنشرع في مناقشات مع الأطراف في الاتفاق التجاري "ماركوسور" بشأن سبل الوصول إلى الأسواق في إطار منطقة التجارة الحرة في الأمريكيتين. ولهذا الغرض نسعى إلى إبرام اتفاقات كبرى مع الصين في ميدان السياحة والتكنولوجيا والموارد وهي قطاعات برهنت فيها كندا أنها لاعب عالمي كبير وذلك بفضل خبرتها وقدراتها ذات القيمة المضافة. ويشرح هذا البيان الخاص بالسياسة الدولية بالتفصيل ما أنجزناه في السابق وما سنفعله في المستقبل لتقوية علاقاتنا التجارية مع أهم شركائنا. إن هذه فرصة ثمينة لن ندعها تفلت منا.

المساعدة الدولية

لقد برهن الكنديون، مرة تلوى الأخرى، عن كرمهم وسخائهم اتجاه فقراء العالم والمنكوبين، وأفضل مثال على ذلك استجابة الكنديين لكارثة "تسونامي" التي حدث مؤخرا في شهر ديسمبر/ كانون الأول والتي ضربت منطقة المحيط الهندي. وسواء كانوا أتباع طائفة دينية، أو أنصار منظمات غير حكومية، أو أفرادا مستقلين، أنفق الكنديون الكثير في سبيل مساعدة الآخرين.

ويحب الكنديون الذين تبرعوا أن يتأكدوا من أن تبرعاتهم لها نتيجة إيجابية وأنها تساعد المتضررين على تحسين حياتهم وأنها ستصل إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. والشيء نفسه ينطبق على حكومتنا وبرامجها الخاصة بالمساعدة الدولية. نحن نتحرك بدافع التأكد من أن مساعدتنا تصل إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها وأنها لا تنفق فيما هو غير ضروري ولا مفيد.

وعليه، وجدنا أن ميزانية الحكومة المخصصة للمساعدة الدولية هي موزعة في حصص صغيرة على العديد من البرامج في أكثر من 150 بلدا. لكن الحقيقة أن الأموال التي تتبرع بها الحكومة للمساعدة الدولية باسم الكنديين لا تحقق النتائج المرغوبة. لذلك سنركز اهتمامنا على فئة معينة لتحقيق

تمهيد من رئيس الوزراء الكندي

القادمة على محمل الجد، فيجب أن نأخذ مسؤولياتنا وواجباتنا اتجاه المجتمع الدولي على محمل الجد أيضا، ليس فقط بالعواطف النبيلة والخطب الرنانة – بل بالأفعال الملموسة. ولن يتحقق ذلك إلا بالجهود الحثيثة والعمل الدؤوب.

لماذا هذا الظرف مناسب للقيام بمراجعة سياستنا الخارجية؟ لأننا الآن في وضع جيد لإعادة الاستثمار في دورنا الدولي. فخلال عقود عديدة، حدث فتور بطيء في التزامات كندا تجاه قواتها العسكرية ومساعداتها الدولية ووجودنا الدبلوماسي في العالم. وخلال التسعينات، اضطرت حكومتنا إلى خفض الميزانية وتقليص النفقات بشكل كبير لأنها وجدت نفسها أمام خيارات صعبة من أجل إنقاذ البلد من كارثة مالية. ونتيجة لذلك، تضرر دورنا في الساحة الدولية. لكن بفضل تضحيات الكنديين وعزمهم، استعدنا سيادتنا المالية وقضينا السنة الماضية في تجديد استثماراتنا في الأولويات الوطنية مثل الرعاية الطبية. والآن حان الوقت لاسترجاع صوت كندا المستقل على الساحة الدولية، ذلك الصوت المدوي الذي يغمرنا بالفخر. لن يكون ذلك سهلا. يجب أن نعتمد على أنفسنا للدفاع عن وطننا وتحقيق أمننا. كما يجب أن نعتمد على أنفسنا في ميدان المساعدة الدولية والتجارة الدولية. ويجب أن نفهم أنه لا يمكننا أن نكتفي بإعادة بناء ما كنا نملكه سابقا، بل يجب علينا أن نبني عالم المستقبل في اليوم الحاضر. هذا هو ما نذرنا أنفسنا لتحقيقه.

كندا في أمريكا الشمالية

إن أمننا وازدهارنا وجودة حياتنا كلها تتوقف على مدى نجاحنا في كيفية إدارة قارة أمريكا الشمالية. ويفهم جميع الكنديين أن علاقتنا بالولايات المتحدة الأمريكية هي أهم علاقة تجمعنا مع دولة أخرى. وبصفتنا كحكومة، فإننا نتعامل مع الولايات المتحدة بهذا المنطق حيث نكرس كل طاقتنا وجهدنا لكل تبقى هذه العلاقة متينة وواضحة ومثمرة تُركز على الأهداف المشتركة مثل أمن حدودنا، وصحة اقتصاد أمريكا الشمالية والمبادلات التجارية الحرة بين البلدين. ورغم أن معظم مبادلاتنا التجارية تعبر الحدود كل يوم دون أي نزاع أو خلاف، فذلك لا ينقص من عزمنا على إدخال تحسينات على الآلية الراهنة لفض الخلافات التجارية التي أبدت قصورها في العديد من الحالات.

إن العيش بجوار القوة العظمى الوحيدة في العالم وَلد لدى الكنديين شعورا بالفخر بصداقتنا مع الولايات المتحدة وفي الوقت نفسه ولد لدى الكنديين رغبة في اختيار مسار خاص بنا في الساحة الدولية. وتجمع بيننا وبين الولايات المتحدة أهداف مشتركة على مستوى قارتنا وعلى المستوى الدولي لكن مجتمعاتنا مختلفة. فوجهات نظرنا وقيمنا تتباين في بعض الأحيان. فالخلاف قد يدب بين أعز الأصدقاء دون أن يمس بعلاقات الاحترام بين الطرفين. وبالفعل، اختارت كندا دائما طريقها الخاص بها وستستمر على هذا المنوال.

وبصفة أكثر عمومية، نحن نفهم بأنه داخل أمريكا الشمالية تواجه كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك تحديات فريدة من نوعها، وكل واحد من هذه الدول ينظر إلى العالم بمنظاره الخاص. وقد أصبح جليا أكثر من أي وقت مضى أن أمريكا الشمالية، في القرن الحادي والعشرين، تواجه المزيد من التحديات – وهي تحديات تحتاج إلى حلول مصنوعة في أمريكا الشمالية تحترم الخلافات التي توجد بيننا كدول ذات سيادة لكنها في الوقت ذاته تُقر بالترابط الوثيق والعميق الذي يؤلف بيننا كجيران في هذه القارة.

لذلك، في يوم 23 من شهر مارس/آذار، وقعت أنا والرئيس بوش والرئيس فوكس على "شراكة الأمن والازدهار لأمريكا الشمالية" التي تُحدد معالم الطريق الذي ينبغي اتباعه في إطار برنامجنا القاري الذي يهدف إلى تحقيق الأمن والرفاهية والازدهار وتحسين جودة الحياة لجميع شعوبنا. إنها شراكة تحترم الماضي لكنها موجهة إلى بناء المستقبل حتى نتمكن نحن سكان أمريكا الشمالية من أن نزدهر في عالم بزغت فيها الصين والهند كقوتين اقتصاديتين عملاقتين.

الدفاع والأمن الدولي

إن الواجب الأول الذي يجب أن تقوم به كل حكومة هو حماية مواطنيها. وقد أصبحت هذه المسؤولية اليوم معقدة بسبب ظهور مخاطر جديدة مثل الدول الخارجة عن القانون، والدول العاجزة والدول الضعيفة، والاتحادات الإجرامية الدولية، وانتشار الأسلحة، واستعداد الإرهابيين للقيام بأعمال إرهابية دون الاكتراث بحياة البشر بما في ذلك حياتهم.

يُبين هذا البيان الخطوات التي نتخذها وسنتخذها للدفاع عن كندا ضد جميع المخاطر، ولحماية الجزء الشمالي من قارتنا والحفاظ على سيادتنا، بما في ذلك سيادة منطقة القطب الشمالي. وتشمل هذه الإصلاحات إعادة جدرية لهيكلة عملياتنا العسكرية تحت إشراف "قيادة كندية" موحدة – وهذا التغيير سيضمن أنه في حالة وقوع أزمة، ستخضع جميع القوات العسكرية الكندية إلى قيادة واحدة مما سيساعدها على التدخل بصورة أفضل وأسرع للدفاع عن مصالح الكنديين.

تمهيد من رئيس الوزراء الكندي

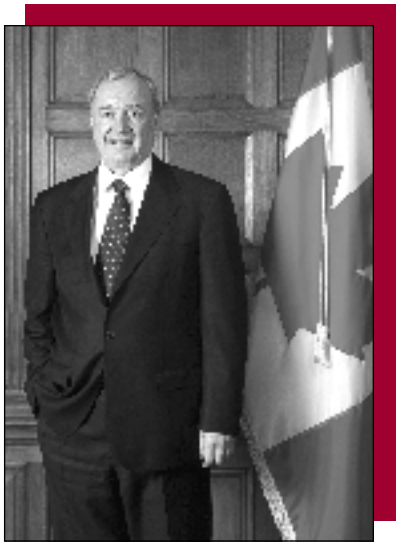

فخامة رئيس الوزراء بول مارتن
رئيس الوزراء الكندي

المساهمة الفعلية في تغيير الواقع

مقدمة: ضرورة المراجعة

السياسة الخارجية هي أفضل وسيلة تعبر دولة ما من خلالها عن نفسها أمام العالم. حيث تُصاغُ السياسات التي نتخذها كحكومة والتي تُمثل آراءنا ومبادئنا ككنديين عبر الكلمات التي ننطق بها والقرارات التي نتخذها والإجراءات التي نطبقها باسم كندا.

خلال السنة ونصف السنة الماضية، أصدرت حكومتي أول "سياسة كندية للأمن الوطني"، وأنشأت هيئة "Canada Corps" التي قامت بأنشطة في أوكرانيا، كما تزعمت حكومتي البعثة الدولية للانتخابات في العراق، وقادت القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان والقوة المتعددة الجنسيات في هايتي، وتفاوضت بشأن شراكة جديدة للأمن والازدهار مع نظرائنا في أمريكا الشمالية، وأبرمت اتفاقيات مع كل من الهند واليابان وكوريا في ميدان التجارة الحديثة والعلوم والتكنولوجيا، ولعبت دوراً ريادياً في محاربة فيروس (في اتش اس) المعروف بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في الدول النامية وشجعت على تخفيف عبء الديون عن الدول الأكثر فقراً.

نحن فخورون بهذه الإنجازات. لكننا نفهم أنه من حين إلى آخر تحتاج الحكومة إلى إجراء مراجعة صارمة وشاملة للأشياء التي تعطي نتائج والأشياء التي لا تعطي أية نتائج. يجب على الحكومة أن تلاحظ الحكومة كيف يتغير العالم وأن تُقيم مدى استعداد كندا لمواجهة هذه التغييرات وأن تحدد الوسيلة الأنجع التي يمكن لكندا من خلالها أن تنشر القيم الكندية وتحافظ على مصالحنا في العالم وأن تلعب دوراً حقيقياً في حياة شعوب العالم المتضررة في الحاضر والمستقبل. هذا ظرف مناسب لمراجعة سياستنا الخارجية.

لماذا؟ لأن العالم يشهد تغيراً سريعاً وجدرياً، وهذه التغيرات لها أهمية كبيرة بالنسبة لكندا – ليس على المستوى التجريدي وليس فقط بالنسبة للمهتمين بالعلاقات الدولية، بل على المستوى التطبيقي الملموس الذي يمس حياة كل واحد منا. فهذه التحولات العالمية وما يصاحبها من تحديات لها تأثير على أمننا ورفاهيتنا وازدهارنا وجودة حياتنا، سواء تعلق الأمر بالإرهاب الدولي أو الأخطار التي تمثلها الأمراض الفتاكة أو التغيرات المناخية أو اندثار الثروة السمكية. فمن خلال سياستنا الخارجية يجب على كندا أن تعمل وستعمل كل ما في وسعها حتى يتمكن بلدنا من تذليل الصعاب وانتهاز الفرص التي يوفرها القرن الحادي والعشرون.

ولا ريب في أننا نشهد حاليا عملية كبيرة لإعادة توازن القوى في العالم. فقد ظهرت دول جديدة وأبانت عن قوتها العسكرية والاقتصادية. كما تسعى العديد من الدول القوية القديمة إلى الحفاظ على نفوذها من خلال إنشاء تكتلات إقليمية وإقامة تحالفات جديدة. ففي عالم تتنافس فيه القوى التقليدية العملاقة مع القوى الناشئة العملاقة، توشك بعض الدول المستقلة مثل كندا، القليلة السكان، أن تجد نفسها في مهب الريح، حيث يكون نفوذها معرضاً للاضمحلال وقدرتها على المنافسة معرضة للتقلص. قد يبدو هذا الكلام مثيراً لكن الأمر جدي ودقيق للغاية. يجب أن نسعى إلى تحقيق مصالحنا دون هوادة مُتحلين بالذكاء والإبداع والمرونة والعزم.

لماذا هذا الظرف مناسب للقيام بمراجعة سياستنا الخارجية؟ لأننا نريد أن نلعب دوراً حقيقيا في منع النزاعات ووضع حد لها والرفع من رفاهية الإنسان وازدهاره في جميع أنحاء العالم. قد يبدو هذا الأمر ضرباً من ضروب الإيثار الساذج، لكنه ليس كذلك. فهو في الحقيقة مبدأ يقوم على العمل والنشاط، وهي ميزة حددت، منذ عقود طويلة، طابع بلادنا الدولي وستكون مفيدة لنا في عالم اليوم الحافل بالتغيرات. وقد فهم الشعب الكندي هذه الحقيقة منذ زمن بعيد حيث اقتنع بأن كندا، بصفتها مواطنا عالميا فخورا، لها مسؤوليات وواجبات على الصعيد العالمي. صحيح أننا لن نحل جميع المشاكل لكننا سنبذل قصارى جهدنا لحماية الآخرين ومساعدتهم على النهوض بأنفسهم وضمان أمنهم وسلامتهم.

قد تصطدم نوايانا الحسنة بجدار الإحباط لأن العالم مليء بالفقر المدقع والنزاعات الدامية واليأس القاتم. لا يمكننا أن نفعل كل شيء، فقدرات بلدنا وحده محدودة. لكن ذلك لا ينبغي أن يثبط عزيمتنا. بل على العكس من ذلك، يجب أن يكون حافزاً لنا ويشجعنا على توحيد ومظافرة الجهود الدولية لمعالجة القضايا الكبرى، ويشجعنا على التركيز على البلدان والنزاعات التي يمكن أن نتدخل فيها بنجاح، ويشجعنا على مواصلة العمل. سيساعدنا ذلك على أن نفهم بأن التقدم الحقيقي لا يعني حفظ السلام فحسب بل يعني أيضا القيام بالعمل الشاق الذي يشمل بناء أنظمة الصحة والتربية والتعليم والعدل التي من شأنها أن تساعد الناس على النمو والنجاح والازدهار.

ولنتذكر دائما أن كندا لا ترى أي تناقض بين مساعدة الآخرين وبين تحقيق نجاحها وازدهارها. حيث تستفيد كندا مباشرة من عالم ينعم بالمزيد من الأمن والرفاهية والصحة ومن عالم يحافظ أكثر على البيئة الطبيعية. إذا كنا نحن نأخذ مسؤولياتنا وواجباتنا تجاه أنفسنا تجاه الأجيال الكندية

Government of Canada | Gouvernement du Canada

بيان سياسة كندا الدولية

الفخر والنفوذ: دورنا في العالم

نبذة عامة

الدبلوماسية

الدفاع

التنمية

التجارة

Canada